الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي
حقيقة قانونية أم خيال فقهي

دكتور
عاصم سامي خميس حامد الزيات
مدرس القانون المدني – كلية الحقوق- جامعة الإسكندرية

مقدمة

أشخاص القانون هم إما شخص طبيعي حقيقي ملموس وإما معنوي افتراضي غير ملموس ولكل منهما مركز قانوني يتماشى مع طبيعته وخصوصيته، فالشخص الطبيعي يتمثل في الانسان دون أدنى شك، أما الشخص المعنوي فقد يكون هيئة أو مؤسسة أو جمعية ...، اعتبرهم القانون شخصا ومنحهم صفة قانونية في التعامل وفق اعتبارات وشروط منطقية دعت إليها الحاجة الملحة بتطور المجتمعات[1]، ثم ظهر ما يسمى بالذكاء الاصطناعي ما جعل البعض يتخوف من أنه قد يغزو العالم ويسيطر عليه وينتهي بذلك دور البشر على الرغم من أنها مجرد توقعات وافتراضات لا يزال واقع هذه الآلات بعيدا جدا عن هذا التصور، وحقيقة الذكاء الاصطناعي أنه ذكاء ينبثق عن مجموعة من الآلات والبرامج بطريقة تحاكي قدرات الانسان الذهنية كالقدرة على التعلم والاستنتاج هذا بالإضافة إلى أنه تطور أكثر وصار بإمكانه إبداء ردود فعل على أمور لم تتم برمجته عليها وإنما من تلقاء نفسه[2].

الذكاء الاصطناعي[3] هو نظام معلوماتي يعمل بشكل مستقل من خلال معالجة البيانات.

---

[1] محمد عرفان الخطيب، الذكاء الاصطناعي والقانون، دراسة نقدية مقارنة في التشريعين المدني الفرنسي والقطري، في ضوء القواعد الأوربية في القانون المدني للإنسآلة لعام 2017 والسياسة الصناعية الأوربية للذكاء الاصطناعي والاتصالات لعام 2019 مجلة الدراسات القانونية، مجلد 2020 الدوحة - قطر، ص 1.

[2] انظر: سامية لقرب، استحسان إقرار الشخصية القانونية للروبوتات الذكية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 16، عدد 1، مارس 2023، ص 872.

[3] يميز بعض الفقهاء بين مفهوم الروبوت ومفهوم الذكاء الاصطناعي، فالروبوت هو " عبارة عن آلة ذكية تسير بشكل ذاتي مستقل عبر محاكمة عقلية اصطناعية هدفها القيام بمهام دقيقة في مجال الطب والإدارة والتدقيق الداخلي في المؤسسات والنقل وغيرها ". أما الذكاء الاصطناعي هو "علم يهتم بصناعة آلات تقوم بتصرفات يعتبرها الانسان تصرفات ذكية". الملاحظ أنه كثيرا ما يتم الخلط بين مفهوم الذكاء الاصطناعي ومفهوم الروبوت الذكي، وعليه ما الفرق بينهما ؟

يعتبر الروبوت الذكي تطبيق من تطبيقات الذكاء الاصطناعي فهو عبارة عن كيان قد يكون ذكي عند اكتسابه تقنية الذكاء الاصطناعي وقد يكون غير ذكي كالروبوتات المنزلية العادية مثلا التي تبرمج منذ البداية للقيام بأعمال محددة مسبقا بالتالي

وتعرّفه المفوضية الأوروبية بأنه: أنظمة تُظهر سلوكًا ذكيًا من خلال تحليل بيئتها واتخاذ إجراءات بدرجة معينة من الاستقلالية لتحقيق أهداف محددة[1]. إنها مجموعة من المكونات التي تم تجميعها معا في كيان من أجل إنتاج تأثير محدد ، والذي يتكون من اتخاذ قرار بشكل مستقل في مجالات مختلفة. على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي ظاهرة تنتمي إلى عالم التكنولوجيا، إلا أنها تحل محل البشر في عدة فرضيات. بفضل قدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل، فإنه يحل محل البشر لتوليد الأعمال الأدبية والموسيقية، وإبرام العقود، وإجراء التشخيص الطبي ، وما إلى ذلك. في هذا السياق ، فإن المناقشات حول إبعاده من فئة مواضيع القانون تكون ذات أهمية.

علاوة على ذلك، فإن الذكاء الاصطناعي كونه كيانا مستقلا، فإنه ليس لدينا القدرة على التنبؤ بما سيفعله، نظرا لأنه لا يتم التحكم فيه كليا من قبل البشر، فإن المناقشات حول مسألة المسؤولية القانونية عن الأضرار الناجمة عن عطل الذكاء الاصطناعي مكثفة. في هذا الصدد، أطلق قرار المفوضية الأوروبية بشأن الجوانب القانونية للروبوتات مناقشات كثيرة حول اقتراح إنشاء شخصية قانونية للروبوتات التي تدعم الذكاء الاصطناعي من أجل حل الصعوبات المتعلقة بالمسؤولية القانونية عن الأضرار التي تسببها الروبوتات المستقلة[2].

وهنا يثور التساؤل حول امكانية معاملة الانسان الآلي معاملة أشخاص القانون المدني بصفة عامة

تعجز عن القيام بأعمال أخرى لم تبرمج عليها، هذا النوع من الروبوت لا يمكن اعتباره ذكي لأنه لا يتمتع بالاستقلالية في القيام بأعمال أخرى يمكن أن يكتسبها من البيئة المحيطة به بينما الروبوت الذكي يتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرارات بعيدا عن إرادة البشر. انظر: سهام دربال، إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي، مجلة الاجتهاد القضائي، مجلد 14، عدد 1، 2022، ص 455، 456. وانظر أيضا: دعاء حامد محمد عبد الرحمن، نحو حلول قانونية لإشكاليات استخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة في مجال حق المؤلف (الذكاء الاصطناعي – البلوك تشين)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 78، 2021، ص 1098.

[1] Bart Custers and Eduard Fosch-Villaronga, Law and Artificial Intelligence, Regulating Al and Applying Al in Legal Practice, Information Technology and Law Series, Volume 35, 2022, p.7.

[2] Simon SIMONYAN, Le droit face à l'intelligence artificielle Analyse croisée en droits français et arménien, lyon lll, 2021, p. 47.

أو منحه الشخصية القانونية، لكن إما بمنحه الحقوق فقط دون الالتزامات ليتمكن الأفراد من التعاقد نيابة عنه بصفته صاحب حق لكن لا يمكن مطالبته بشيء، وإما بتحميله الالتزامات فقط دون الحقوق وهو ما يبدو في ظاهره حلاً واقعيا لسد الفراغ التشريعي بخصوص المسئولية، فالمسئولية المدنية تقود عادة إلى الحكم بتعويض الأضرار من جانب المتسبب فيها، لكن من سيقع على عاتق موارده المالية عبء التعويض باسم الانسان الآلي مسبب الضرر أم أنه سيخصص له مورد مالي خاص به؟ وهل ستخضع عملية التعويض لنفس متطلبات وإجراءات التعويض الواقعة على الشخص الطبيعي عند إحداثه الأضرار أم أنه سيحظى بالحماية الدستورية التي تحظى بها بعض الأشخاص الاعتبارية كما تفعل، ومن ثم سيكون له الحق مثله مثل هذه الأشخاص المعنوية في إبرام العقود وحق التملك وأيضا تسديد الديون والإدانة بالجرائم؟

لكن هذا سيعيدنا لبداية الطريق وكأننا لم نفصل الحقوق عن الالتزامات، وقد تتناسب وضعيته أكثر مع أنظمة التأمين الجبري المقترحة كوسائل بديلة تعنى بمواجهة اشكالية المسئولية، من الواضح أن منح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية من عدمها سيتخذ نفس المنحى في التأثير على بقية الفروع سواء العمل أو الأسرة والقضاء أو القانون الدولي الخاص والتأمينات والملكية الفكرية ... وعموما فإن فكرة استقلالية أنظمة الذكاء الاصطناعي بمثابة التحدي خصوصا عند ارتكابه للأخطاء، ومن ثم وبحكم التطور المستمر – يتم التوصل لحلول بهذا الشأن. أو على الأقل قدرته على إيجاد السبل لذلك دون اللجوء للإنسان[1].

ويذهب البعض إلى أن منح الشخصية القانونية الاعتبارية للروبوتات الذكية لم تحظ بإجماع فقهي إلى الآن. وفي هذا الشأن، يرى البعض في ذلك نهجا خطيرا، في حين يرى آخرون أنه فرصة جيدة لتقديم تصنيف قانوني من أجل استمرارية إدماج هذا الفاعل الجديد في المجتمع.وعلى هذا النحو، فإن المراكز القانونية للأداة الإلكترونية، ولكن أيضاً للأشخاص الاعتبارية تشكل مثالاً على الترقية القانونية أو التخفيض لكيان غير بشري، والذي يمكن أن يلهم إنشاء وضع خاص

[1] سامية لقرب، استحسان إقرار الشخصية القانونية للروبوتات الذكية، مرجع سابق، ص 883، 884.

للروبوتات الذكية التي تصنع القرار باستقلالية. وهذا ما يسمح مستقبلا بقبول كيانات الذكاء الاصطناعي كأشخاص قانونية، ولا شك أن الاعتراف بالشخصية القانونية الاعتبارية يعد أحد أهم الرموز الواضحة على قدرة القانون على التكيف مع التحديات التي تواجهه، فهي دليل على قدرة القانون على الارتقاء بشكل قانوني بفاعل جديد في البيئة البشرية وفقاً لاحتياجاتها، مما قد يمهد الطريق وفقاً لنفس المنطق لإنشاء شخصية روبوتية[1].

وفي هذا السياق، فإن مسألة الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، كتفسير يقصد به أن يشمل المسائل المذكورة أعلاه، تتطلب تحليلا قانونيا. ومع ذلك، فإن الشخصية القانونية ليست هي الطريقة الوحيدة لفهم خصوصيات الذكاء الاصطناعي. إن استقلالية وذكاء هذا الأخير يشجعنا على التفكير في إنشاء وضع خاص به ، والذي سيكون فئة وسط جديدة بين الأشياء وموضوعات القانون.يجب أن يكون تنوع مذهب التشبيه بالانسان حول الذكاء الاصطناعي دقيقا من خلال حقيقة أنه ذو أهمية اقتصادية. سواء كانت سيارة ذاتية القيادة أو برنامجا لإبرام العقود ، فإن الذكاء الاصطناعي، كنظام ، هو كشيء يمكن استخدامه في عدة مجالات. هذه الخصائص لا تتناسب بشكل جيد مع فكرة موضوع القانون. وتهدف الدراسة إلى وضع حد للنقاشات حول إنشاء وضع قانوني جديد الذكاء الاصطناعي. مهما كان مستوى الاستقلالية وطبيعتها المجسمة، فإن فكرة الوضع الجديد الخاص للذكاء الاصطناعي ليست نهجا مناسبا (الفصل الأول). ومع ذلك ، فإن تكييفه كموضوع للقانون ليس عملية قانونية سهلة (الفصل الثاني)[2].

- إشكالية البحث:

تدور الإشكاليةُ الرئيسةُ للبحث حول البحث في مدى إمكانية منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، لكي يمكن منحه الحقوق وتحميله بالالتزامات، وهل ممكن منحه هذه الشخصية قياسا على منحها للأشخاص الاعتبارية؟ أم يتم البحث عن انشاء وضع قانوني

---

[1] انظر: د/ رضا محمود العبد، الشخصية القانونية الافتراضية نحو الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي، مجلة القانون والتكنولوجيا، كلية القانون، الجامعة البريطانية، مجلد 3، عدد 2، أكتوبر 2023، ص 240، 241.

[2] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp.47 ; 48.

جديد يتفق مع طبيعة الذكاء الاصطناعي واستقلاليته كعنصر فاعل في الحياة العملية اليوم.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في معرفة الأراء المؤيدة والمعارضة لمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، حتي يكون الأمر واضحا أمام المشرع عن مدى إمكانية منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي أم إنشاء فئة قانونية جديدة له.

منهج البحث:

استخدمنا المنهج التحليلي عن طريق تحليل كل الآراء المختلفة سواء المؤيدة أو المعارضة لمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، وأيضا الاتجاه الذي يذهب إلي إمكانية إنشاء فئة قانونية جديدة للذكاء الاصطناعي. وكذلك استخدمنا المنهج المقارن، وأجرينا المقارنة بين النصوص المختلفة في القانون الفرنسي والقانون المصري وبعض القوانين العربية ، وأيضا المقارنة بين الآراء الفقهية المختلفة في موضوع الدراسة، وتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف بين الفقهاء فيما يتعلق به؛ وذلك للترجيح فيما بينها.

خطة البحث:

الفصل الأول: رفض الاعتراف بوضع قانوني جديد للذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: عدم توافق الذكاء الاصطناعي مع الشخصية القانونية.

المبحث الثاني: عدم توافق الشخصية الوظيفية للأشخاص الاعتباريين مع الذكاء الاصطناعي.

الفصل الثاني: استحالة إنشاء فئة قانونية جديدة للذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: الانشاء المستحيل لفئة قانونية جديدة للذكاء الاصطناعي على أساس حيواني.

المبحث الثاني: استحالة انشاء فئة قانونية جديدة للذكاء الاصطناعي على أساس الطرف الاصطناعي الذكي.

الفصل الأول

رفض الاعتراف بوضع قانوني جديد للذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي أصبح يتميز بالطابع الإنساني، لا تكمن جذور هذا الاتجاه في قدرة الذكاء الاصطناعي على أداء المهام المختلفة التي تنطوي على الذكاء فحسب، بل تكمن أيضا في تمثيل البشر على الذكاء الاصطناعي. ويتم إضفاء الطابع الإنساني على الآلة في الأدب والسينما والقانون. يقبل البعض بالفعل فكرة الشخصية القانونية لـ IA، ويجد آخرون أن الذكاء الاصطناعي يمثل أوجه تشابه مع الحيوانات، ولهذا السبب يتطلب نظاما قانونيا معينا. الفكرة الناشئة هي إمكانية اخراج الذكاء الاصطناعي من فئة مواضيع القانون وإنشاء وضع قانوني جديد لها. في هذا الصدد، سنحاول التفكير في إنشاء الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي **(المبحث الأول)**، من الناحية النظرية، هذا النهج ممكن، في حين أنه مصدر العديد من المخاطر والانتقادات، والتي تثبت أن الذكاء الاصطناعي لا يتناسب بشكل جيد مع جعله موضوعا من موضوعات القانون.

تتمثل الطريقة الثانية في التفكير في إنشاء فئة قانونية ثالثة، وسط بين الأشياء والأشخاص **(المبحث الثاني)**. هناك كيانات لا تتناسب مع فئة الأشياء. في هذا السياق ، فإنها ليست شخصا ولا مالا، ومن ثم يمكن أن يكون بمثابة أساس للتفكير في إنشاء الوضع الجديد الذكاء الاصطناعي. بالإضافة إلى ذلك ، هناك أيضا أشياء لها وضع خاص وتستفيد من حماية محددة لا غنى عنها للإنسان. الأطراف الصناعية هي أفضل مثال على ذلك. ومع ذلك، فإن الأطراف الصناعية التي تدعم الذكاء الاصطناعي تجدد المناقشات حول الوضع القانوني للأطراف الاصطناعية، حيث أنها وبخلاف الأطراف الصناعية التقليدية، فهي قادرة على اتخاذ القرارات بشكل مستقل. ويوفر هذان التوضيحان الأساس القانوني لإمكانية إنشاء مركز جديد الذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول

عدم توافق الذكاء الاصطناعي مع الشخصية القانونية

الذكاء الاصطناعي ، الذي لا يعتبر حاليا شخصا، هو بخلاف ذلك، جزء من فئة الأشياء. ومع ذلك، فإن خصوصيات الشيء الذكي تقودنا إلى مراجعة أهمية هذا التكييف. على مر السنين، تم تقديم العديد من المقترحات للاعتراف بشخصية قانونية لهذه الكيانات التكنولوجية، حتى أن بعضها يعود إلى نهاية القرن الماضي. ولذلك فإن هذا النهج ليس حديثا نسبيا. هناك من يجد هذا الحل مناسبا، بينما يعارض آخرون هذه الفكرة.

وعلى الرغم من أن هذا النهج غير مقبول لدى غالبية العالم القانوني، فإن فكرة الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، تطرح أمامنا جوانب مختلفة ينبغي تحليلها بعناية قبل رفض الاقتراح رفضا قاطعا. وفي هذا السياق، من الضروري البحث عن أساس محتمل للشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي **(المطلب الأول)**. وتجدر الإشارة إلى أن التحليل يجب أن يتم بشكل مختلف تبعا لنظام الشخصية القانونية لأنه ليس مفهوما موحدا. ومع ذلك ، في حين أن تشخيص (تشبيه بالشخص) الذكاء الاصطناعي ممكن نظريا، ولكن سيتضح أن مثل هذا النهج غير مناسب لأسباب عديدة **(المطلب الثاني).**

المطلب الأول

البحث عن أساس محتمل للشخصية الاعتبارية للذكاء الاصطناعي

في الواقع، تعترف غالبية الأنظمة القانونية بشكلين من أشكال الشخصية القانونية هما: الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري - أو كما يسميه البعض الشخص المعنوي - إذ يتم الاعتراف بالأشخاص الطبيعيين بسبب كونهم بشراً قادرين على اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات. أما الأشخاص الاعتبارية[1]، فهي على النقيض من ذلك كيانات غير بشرية كما هو الحال في شأن الجمعيات والمؤسسات يمنحها القانون حقوقاً وواجبات معينة؛ فبمقدور الشخص الاعتباري وعلى غرار الشخص الطبيعي أن يكون له ذمة مالية وموطن واسم خاص به[2]، وأن يبرم عقداً، وأن يقاضى، ويُقاضي باستثناء ممارسة بعض الحقوق السياسية والمدنية كالحق في التصويت أو الزواج التي تعتبر حقوقاً مقصورة على الأشخاص الطبيعيين - إن توفرت فيهم الشروط القانونية المطلوبة - حيث ينظر إلى هذه الحقوق الأخيرة على أنها حقوق متأصلة في البشر. وتعد الشركات والجمعيات الأهلية الأمثلة الأكثر شيوعاً للأشخاص الاعتبارية، بالإضافة إلى الكيانات الدينية والحكومية والدولية. ومن المثير للدهشة في هذا السياق وجود أمثلة أخرى لكيانات غير بشرية تم منحها الشخصية القانونية من قبل بعض الأنظمة القانونية، مثال: المعابد في الهند وروما، أحد الأنهار في نيوزيلندا، والنظام البيئي بأكمله في الإكوادور[3].

---

[1] وسبب هذه التسمية أن هذه الكائنات لا يمكن إدراكها بالحس وإنما هي تدرك بالفكر، انظر: د/ رمضان أبو السعود، النظرية العامة للحق، دار الجامعة الجديدة، 2017، ص 225.

[2] انظر: رمضان أبو السعود، مرجع سابق، ص 233 وما بعدها.

[3] انظر: وفاء يعقوب جناحي، المركز القانوني للروبوتات الذكية ومسؤولية مشغلها، دراسة تحليلية في القانون البحريني والمقارن، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد 3، 2024، ص 424، 425.

ومن هنا قد يتساءل البعض حول مدى إمكانية إضفاء نوع من الشخصية القانونية إلى كيانات جديدة كالروبوتات أو تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل عام؟؟.

يرى جانب من الفقه أن مصطلح «شخص في القانون لا يقتصر على الشخص الطبيعي فحسب، بل يشمل جميع الكائنات القادرة على التمتع بالحقوق والقيام بالواجبات، ومن ثم فإنه ليس هناك ما يمنع من إضفاء الشخصية القانونية إلى الروبوتات، لا سيما أن بعض الأنظمة القانونية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية منحت الروبوتات شخصية قانونية محدودة، ففي ولاية نيفادا الأمريكية، على سبيل المثال، تم الاعتراف للروبوتات ببعض سلطات الشخص المعنوي ضمنياً: فقد تم إخضاعها لإجراءات القيد في سجل خاص أنشئ لهذا الغرض وتخصيص ذمة مالية لها بغرض التأمين منها . ويذكر أيضاً، قيام المملكة العربية السعودية بمنح الجنسية السعودية لروبوت يشبه الإنسان يحمل اسم صوفيا Sophia ابتكره Hansen Robotics في عام ٢٠١٧[1].

وقد عزز هذا الرأي الفقهي قيام المشرع الأوروبي بإصدار القانون المدني بشأن الروبوتات الذي دعا إلى إنشاء صندوق تأميني لمعالجة الأضرار التي يمكن أن تقع من أنشطتها، على أن يتم تمويل الصندوق من قبل فئات عدة منها مصنعو الروبوتات وذلك على غرار الشخص الاعتباري الذي اعترف له القانون بشخصية قانونية منفصلة عن شخصية مؤسسية أو المساهمون فيه بالإضافة إلى تمتعه بذمة مالية مستقلة[2].

ويذهب البعض إلى أن الضرورات العملية تقتضي منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، نظراً لما يمتلكه من خصائص قريبة من الخصائص البشرية، وأهمها التصرف بشكل مستقل عن البشر، والقدرة على اتخاذ القرار، والتعلم الذاتي، والقدرة على التفاعل مع الآخرين، والتكيف مع البيئة المحيطة به. **ومن ثم فإن ضرورة منح أنظمة الذكاء**

---

[1] انظر: https://aawsat.com/home/article

[2] انظر: وفاء يعقوب جناحي، مرجع سابق، ص 425، 426.

الاصطناعي الشخصية القانونية ترجع إلى سببين مهمين على الأقل، الأول: ضرورة تحمل شخص ما المسؤولية عن الأخطاء التي تنشأ عن استخدام الذكاء الاصطناعي. **والسبب الثاني:** هو ضمان وجود شخص يثاب ويمنح حقوقًا تتعلق بالأشياء التي يبتكرها، مثل حقوق الملكية الفكرية التي تنشئها أنظمة الذكاء الاصطناعي[1].

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن حصر الشخصية القانونية في الشخص الطبيعي والمعنوي فقط بات أمراً غير مقبول باعتبار أن فكرة الشخصية القانونية لا ترتبط بالإنسان أو بالإدراك والإرادة وإنما ترتبط بفكرة تحمل الحقوق والالتزامات، وإن الروبوتات بحاجة إلى منحها حقوقاً خاصة بها بالنظر إلى طبيعتها كالحق في حماية الذات الإلكترونية وعدم الاعتداء على قاعدة بياناتها أو ذاكرة تخزينها أو تدميرها.

وعلى الرغم من الحجج التي استند إليها أنصار هذا الاتجاه، فقد انتقد البعض فكرة تأسيس المركز القانوني للروبوت من خلال مقارنته بالشخص الطبيعي على اعتبار أن منح الشخصية القانونية للروبوتات كتلك الممنوحة للشخص الطبيعي سيعني أن تتمتع الروبوتات بعد ذلك بحقوق الإنسان - مثل الحق في الكرامة والنزاهة والمواطنة - التي من شأنها تقويض وثائق حقوق الإنسان الحالية، ما قد يؤدي، كما وصفه البعض، إلى مرحلة الانتقاص من المكانة البشرية[2].

ولذات الأسباب، أرسلت مجموعة من المختصين عددهم ١٤٠ مختصاً رسالة إلى المفوضية الأوروبية - تعليقاً على قرار البرلمان الأوروبي بخصوص القانون المدني الخاص بالروبوتات - تفيد بأن منح الشخصية القانونية للروبوتات سيكون غير مناسب و غير منطقي من منظور أخلاقي وقانوني وسيتعارض مع حقوق الإنسان، ويبدو أن قرار المفوضية بعدم منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي في الوقت الراهن - في

---

[1] Zouatine Khaled, legal problems arising from artificial intelligence programs, المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد 9، عدد 1، 2024، ص 16.

[2] انظر: وفاء يعقوب جناحي، مرجع سابق، ص 426، 427.

مبادرتها الأوروبية التي نشرت في ٢٥ أبريل ٢٠١٨ - قرار حكيم لأن قواعد المسؤولية تقوم على أساس مسؤولية الإنسان المؤهل لتحمل المسؤولية بالنظر إلى إدراكه ووعيه أمام القانون، وليس على أساس وجود آلات ذكية مبرمجة كالروبوت وسائر تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تفتقد خاصية الإدراك والإرادة الحرة، فضلاً عن افتقارها إلى الملاءة والذمة المالية الخاصة بها. فالروبوت وإن كان يشبه الإنسان فيما يمتلكه من قدرة على التفكير والاستجابة للظروف المحيطة به إلا أنه لا يمكن أن يكون إنساناً لأنه من صنع البشر وبالإمكان السيطرة على قدراته، ولا يمكن أن يكون شخصاً اعتبارياً باعتبار أنه لا يملك ذمة مالية مستقلة[1].

لذلك يظل واجب العناية يقع على البشر وهو الأمر الذي يقودنا إلى القول بأن كل ما يرتكبه الروبوت من أخطاء هي عبارة عن أخطاء مادية في تصنيع وبرمجة الروبوت وتعليمه وتوجيهه لتنفيذ ما يطلبه الإنسان المشغل لهذا الروبوت، أو كما يسميه البعض بـ المستخدم البشري.

أما بالنسبة إلى الروبوتات التي تعمل بالتشغيل الذاتي، فيرى البعض أنه من الممكن أن تتحمل الشركة المصنعة للروبوت المسؤولية عن الإخفاق والإهمال في التحذير بناء على مسؤولية المنتج، لأنه من الصعوبة بمكان - مع عدم وجود نظام تأميني ملزم خاص بالروبوتات - أن يتحمل الروبوت نفسه مسؤولية تعويض المضرور عن الأضرار التي لحقت به بسبب أخطائه التقنية وفق القواعد العامة للمسؤولية عن الفعل الشخصي التي تقرر المسؤولية لمن له ذمة مالية أي من يقر القانون لهم التمتع بصفة الشخص سواء كان شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً[2].

لم يقف الخيال الفقهي عند حد معين بل نادي البعض بمنح الروبوت ذاته الشخصية القانونية بدلا من أن يُناب عنه، بحيث يصبح الروبوت ذاته هو محل اكتساب الحقوق

---

[1] رمضان أبو السعود، مرجع سابق، ص 257 وما بعدها.

[2] انظر: وفاء يعقوب جناحي، مرجع سابق، ص 427، 428 وما بعدها.

والواجبات أي صاحب أهلية وجوب وأهلية أداء، وذلك إذا كان من الروبوتات الذكية المعاصرة أو كما أطلق عليها البعض الأجيال الجديدة من الروبوتات التي يتم تزويدها بقدرات تعلم فائقة بشكل يجعلها تخرج عن السيطرة البشرية.

وذهب الفقه الفرنسي في الخيال الفقهي القانوني إلى حد المناداة بمنح الروبوت الشخصية الافتراضية فيكون ذا أهلية ناقصة أو كاملة وذلك بإسقاط القواعد القانونية الخاصة بالشخصية القانونية لدى الإنسان الطبيعي على الشخصية الافتراضية للروبوت فيكون الروبوت محلاً للمساءلة القانونية عن الأضرار التي يلحقها بالغير. فالهدف من منح الروبوت الشخصية القانونية هو ليس معاملته معاملة البشر وإنما إيجاد أساس قانوني لتعويض المتضررين عن أخطائه من خلال فرض التأمين الإلزامي على الروبوتات.

ومع ذلك، أكد البعض أنه على الرغم من التطور التكنولوجي والرقمي الافتراضي الهائل الذي نشهده، فإن هذا التطور لم يصل بعد إلى هندسة ذكاء اصطناعي قادر على إنتاج روبوت مستقل ذاتياً بشكل تام عن الإنسان، بل لا زالت هناك تبعية بشرية وإن كانت محدودة ومتفاوتة بحسب نوع الروبوت ومستوى تطوره . لذلك، أوصى البعض بحظر تطوير وهندسة روبوتات تعمل باستقلال تام لتجنب مسألة منحها الشخصية أو الأهلية القانونية المماثلة للبشر فمن وجهة نظرهم لا بد أن يبقى الروبوت خاضعاً للإنسان ومُسخَّراً لأجل خدمته[1].

السؤال الأول في إسناد الشخصية القانونية إلى الذكاء الاصطناعي هو معرفة ما هو أساس الشخصية الأكثر صلة بالذكاء الاصطناعي. لذا ، فإن الفئة الأولى من موضوعات القانون هي الشخص الطبيعي. إنها مجرد مسألة استلهام الخصائص الأساسية للشخص الطبيعي من أجل بناء شخصية الذكاء الاصطناعي على أساسها. ومع ذلك ، فهي غير متوافقة مع كيان ، يتمثل جوهره فقط في تنفيذ بعض المهام نيابة عن الشخص الطبيعي

[1] انظر: وفاء يعقوب جناحي، مرجع سابق، ص 444، 445.

(الفرع الأول). من ناحية أخرى ، فإن إنشاء شخص آلي مشابه للشخص الاعتباري ، والذي يهدف إلى حل المشكلات العملية ، هو حل يبدو أكثر ارتباطا (الفرع الثاني).

الفرع الأول

استحالة الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي على أساس الأشخاص الطبيعيين

مفهوم الشخصية القانونية:

إن مسألة الشخصية القانونية في هذا المقام توجب البحث فيها من ناحيتين، فلسفية وقانونية فالأصل هو أن الانسان ككائن حي هو وحده من يتمتع بالشخصية القانونية لكن جرت الأمور على الاعتقاد بالوجود الافتراضي لبعض الأشخاص الذين ليسوا بكائنات حية بشرية لكنه استحقوا الاعتراف لهم بعض الحقوق في مقابل تأديتهم الكثير من الواجبات والالتزامات، وبعد صراع فلسفي طويل تمخض عنه شخصية قانونية جديدة لكن الفاصل فيها هو أن المخاطب بها إن كان الانسان نكون بصدد شخصية قانونية لشخص طبيعي، وإن لم يكن الانسان نكون بصدد شخصية قانونية لشخص اعتباري، ومن ثم فمن الواضح أن مسألة التمييز بين مفهوم الانسان ومفهوم الشخصية هي مسألة فلسفية بحتة لما تتسم به من جدل وغموض وتضارب في الأفكار[1].

لكن السؤال هل الشخصية القانونية منحت للإنسان إستناداً لمفهوم الأنسنة، أي باعتباره إنساناً أم باعتباره أهلاً للحقوق والإلتزمات؟

يذهب البعض إلى أن الإجابة هي للنفى أقرب منها إلى التأكيد، فالإنسان في مرحلة العبودية والرق، بالرغم من تحقق صفة الأنسنة فيه، إلا أنه لم يكن له شخصية قانونية، وإنما كان يعتبر بحكم الأشياء، إلا أنه عندما أصبح حراً وأهلاً لإكتساب الحقوق وتحمل الإلتزمات، أصالة أو نيابة، أصبحت هناك حاجة لمنحه الشخصية القانونية. ومن ثم فالأساس في تحديد إكتساب الشخصية

---

[1] انظر في ذلك تفصيلا: محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسآلة "ROBOTS» : الشخصية والمسؤولية: دراسة تأصيلية مقارنة: قراءة في القواعد الأوروبية للقانون المدني للإنسآلة لعام 2017، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، المجلد 8، عدد خاص، 2022، ص 17 وما بعدها.

القانونية من عدمها، لا الأنسنة بحد ذاتها، وإنما القدرة على إكتساب الحقوق وتحمل الإلتزمات[1].
إن سبب هذا التضارب هو عدم تصور المجتمعات السابقة امكانية وجود شخص ليس بإنسان ويزاحم الانسان في الحقوق والواجبات والقدرات فكانت مسألة ارتباط الشخصية بالفرد غير مطروحة، لأنها موجودة بالفطرة وهي أمر طبيعي ومنطقي ولا داعي للتساؤل عنه، فالصفة الانسانية سابقة الوجود للصفة القانونية التي طرحتها حاجات ومتغيرات المجتمع، وبعد هذا التعقيد لتعدد النشاطات المتراكبة بدأ الفلاسفة ورجال القانون بالبحث لمعرفة معايير الفصل بينهما إن أمكن وهو ما حدث بالفعل بالفصل بين الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري ضمن إطار الشخصية القانونية وهو ما يوضح لنا أن معيار الفصل بين الأنسنة والشخصية هو أن الأولى لها مدلول فلسفي في حين أن الثانية مدلول قانوني[2].
يمكن إطلاق مصطلح "الشخص" في اللغة العادية وفي غير المجال القانوني كعلم الفلسفة والأخلاق وعلم النفس على الانسان، أما من الناحية القانونية، الشخص هو كل من يتمتع بالشخصية القانونية والشخصية القانونية هي صفة يقررها القانون بمقتضاها يكتسب الحقوق ويتحمل الالتزامات[3].
والجدير بالذكر أنه لا يشترط لثبوت وصف الشخص لكائن معين أن تتوفر له الصلاحية لاكتساب جميع الحقوق والالتزام بجميع الالتزامات بل يكف لذلك أن تتوفر له الصلاحية لكسب حق واحد.
وعلى هذا الأساس نتساءل إن كان بإمكاننا منح الروبوت الذكي أو الرجل الآلي - الذي يتميز بذكاء يقارب الذكاء الإنساني الشخصية القانونية على أساس أنه يتشارك مع الشخص الطبيعي في بعض الخصائص ؟ يبدو لنا من الصعب القول بإمكانية منح الروبوت الذكي الشخصية القانونية على أساس أنه شخص طبيعي وذلك لأن هذا الأخير تتوفر فيه مجموعة من الشروط والخصائص لكي يكتسب هذه الصفة، هذه الخصائص لصيقة بحياة الانسان والروبوت الذكي حتى ولو بلغ درجات

---

[1] محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسآلة "ROBOTS» ، مرجع سابق، ص 19 وما بعدها.

[2] انظر: محمد عرفان الخطيب، مرجع سابق، ص 11، 12. وانظر أيضا: سامية لقرب، مرجع سابق، ص 874.

[3] رمضان أبو السعود، مرجع سابق، ص 40.

عالية من التطور يستحيل أن تتوفر لديه هذه الخصائص. فالشخصية القانونية للشخص الطبيعي تبدأ من ولادته حيا وتنتهي بوفاته. وذلك وفقا لنص المادة 29 من القانون المدني المصري[1].

محاولات تجسيد الذكاء الاصطناعي لم تتوقف، فقد تطور الذكاء الاصطناعي حتى أصبح هناك آلات تتنافس مع البشر. وقد تحقق هذا النجاح بفضل التقنيات الجديدة القائمة على الاستكشاف العشوائي والمعرفة المكتسبة وغير المبرمجة. ومع ذلك ، مهما كانت فائدة الآلة وتطورها ، فإن هذه الخصائص لا ترتقي إلى حالة الشخص الطبيعي **(أولا).** علاوة على ذلك ، بغض النظر عن مستوى استقلالية الذكاء الاصطناعي، فإن الخصائص القانونية للأشخاص الطبيعيين ترتبط ارتباطا وثيقا بالطبيعة البشرية ، والتي تستبعد بشكل قاطع إمكانية بناء الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي في إطار الحقوق الخاصة **(ثانيا).**

أولا: الشخصية الوجودية للأشخاص الطبيعيين كحاجز لا يمكن التغلب عليه موضوعيا للذكاء الاصطناعي:

هل ينبغي أن تبرر الخصائص الجوهرية للذكاء الاصطناعي تكييفها بأنها شخص من أشخاص القانون؟ هل الذكاء هو الذي يحدد الشخصية القانونية؟ أولا، الذكاء هو مفهوم غامض إلى حد ما: ليس مصطلحا قانونيا، ولا يتم تعريفه من خلال المفردات القانونية. علاوة على ذلك ، فإن الذكاء الاصطناعي ليس هو نفسه ذكاء البشر. إنه نتيجة لتنشيط الذكاء البشري، ولا يعكس سوى جوانب معينة منه، حيث يتم تقييده بمعلومات محددة مسبقا من قبل البشر. وبعبارة أخرى، لا يمتلك الذكاء الاصطناعي كل أبعاد وتعقيد الذكاء البشري. إذا لعب الذكاء دورا حاسما في هذه المسألة ، فإن الشمبانزي ، الذي يشترك في 98٪ من الشفرة الوراثية للإنسان ، والذي لديه أوجه تشابه من حيث بنية الدماغ والقدرات المعرفية، سيمنح وضع موضوعات القانون[2].

وفيما يتعلق بالسمة الأساسية الأخرى للذكاء الاصطناعي، وهي الاستقلالية، على الرغم من استخدامها في حماية البالغين، فإنها تعتبر مفهوما ذا ملامح غير محددة. تشير الاستقلالية إلى

---

[1] سهام دربال، مرجع سابق، ص 457، 458.

[2] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp. 54.

"القدرة على تحديد الذات والاختيار والتصرف بحرية". بمعنى آخر ، يفترض مسبقا إمكانية اتخاذ خيار بدون اللجوء إلى مساعدة العالم الخارجي. وفيما يتعلق باستخدامها المعجمي في العالم القانوني، فإن الاستقلال الذاتي " يتخلل العديد من مجالات الحياة الاجتماعية ". ويشمل استقلالية الإرادة أو الاستقلال المالي أو الاستقلال المؤسسي أو الإجرائي[1].

إذا تم أخذ الاستقلالية كأساس للشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي ، والتغاضي عن حقيقة أن الأشخاص الحاليين للقانون لا يتمتعون بها دائما. على سبيل المثال ، قد يتم الحد من استقلالية الشخص الطبيعي بسبب إعاقته. وتبعا لطبيعة الإعاقة، لا تقيد استقلالية الشخص بنفس الطريقة. فالشخص المصاب بإعاقة جسدية، أي مشاكل في التنقل، لديه إمكانيات محدودة لممارسة حرية الحركة، في حين أنه قد تكون لديه القدرة على ممارسة الحقوق التي تتطلب مستوى معينا من الذكاء وغير مشروطة بحالته البدنية. غير أن هذا القيد لا يلعب أي دور في إسناد الشخصية القانونية إلى الأشخاص الطبيعيين. إذا كان الأمر كذلك ، إذا كان الذكاء والاستقلالية قد لعبا دورا في الاعتراف بالشخصية القانونية ، فهل يجب علينا " أن نسأل أنفسنا هل يمكن الاعتراف بها للأشخاص الأقل موهبة بها ؟.

وبما أن سمات الذكاء الاصطناعي لا تلعب أي دور في إسناد الشخصية إلى الأشخاص الطبيعيين، فإن الطبيعة البيولوجية لهذا الأخير هي التي تبرر وضعهم كأشخاص قانونيين. في الوقت الحالي ، فإن مجرد حقيقة الولادة على قيد الحياة والبقاء كافية للحصول على شخصية قانونية. تبدأ الشخصية القانونية للإنسان عند الولادة حيا وقابلا للحياة وتختفي بالموت[2]. ومع ذلك، ينبغي أن نقول بأن الطفل "الذي يكون جنين يعتبر مولودا كلما كان ذلك في مصلحته، على سبيل المثال أن يرث من والده الذي توفي قبل الولادة[3]. ومع ذلك ، فإن هذا المثال لا فائدة منه في الدفاع عن مثل هذا الوضع من الذكاء الاصطناعي.

---

[1] Ibid.

[2] رمضان أبو السعود، مرجع سابق، ص 40 وما بعدها.

[3] نفس المرجع، نفس الموضع.

بالإضافة إلى ذلك، يكمن أساس الشخصية القانونية للأشخاص الطبيعيين في كرامتهم. الشرط الوحيد الضروري والكافي للحصول على الكرامة هو أن تكون شخصا طبيعيا.

وبعبارة أخرى، لكل شخص طبيعي الحق في احترام كرامته. ومع ذلك ، فإن هذه الطبيعة البشرية لا تتوافق مع الذكاء الاصطناعي ، وهي واحدة في العالم التكنولوجي ، تهدف إلى استبدال أو مساعدة البشر في القيام بأنشطة محددة. لذلك من الضروري تحليل ما إذا كان من الممكن بناء شخصية الذكاء الاصطناعي في سياق مجالات معينة ، شخصية تقتصر على الحقوق أو الالتزامات اللازمة لأداء الوظائف التي صممت من أجلها هذه الآلات.

ثانيا: البناء المستحيل للشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي في مجالات معينة:

لا يمكن استخدام وحدة من الذكاء الاصطناعي إلا في مجال معين: لا يمكن استخدام نظام يهدف إلى إبرام العقود في مجال قانون الملكية الفكرية من أجل إنشاء الأعمال. ومن شأن هذا النهج تزود الآلة بالحقوق والالتزامات اللازمة لأداء وظيفة محددة. وفي هذا السياق، فإن وحدات الذكاء الاصطناعي يمكن معاملتها كأشباه أشخاص، لا يتمتعون إلا بحقوق والتزامات جزئية. فهذا النهج جدير بالنقاش، لأنه سيجعل من الممكن منح وكلاء الروبوتات الوضع اللازم لإبرام العقد، أو قضاة الروبوتات المهارات الكافية لحل القضايا القانونية. وفي هذا الصدد، يبدو لنا أنه " إذا كان أساس الحقوق ونسبتها إلى كائن ما يكمن في الإرادة أو الحرية، فلن يكون هناك سبب موضوعي لرفض منح الشخصية القانونية للروبوتات، لأنها كانت قادرة على مثل هذا الأداء البشري. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما إذا كان الذكاء أو الاستقلال الذاتي أو غيرها من الخصائص الجوهرية للذكاء الاصطناعي، متوافقة مع المتطلبات التي يفرضها القانون على الأشخاص الطبيعيين من قبل فروع القانون ، والتي تحدد ظهور الحقوق والوفاء بالالتزامات.

ومن ناحية أخرى فإن أوضح مثال لإثبات عدم توافق الذكاء الاصطناعي مع الشخصية القانونية هو إبرام العقود. ولكي تكون هذه الأخيرة صحيحة، يجب أن تعبر عن إرادة الأطراف المتعاقدة. يعرف قاموس لاروس الإرادة بأنها "القدرة على تحديد تصرفات المرء بحرية وفقا لدوافع عقلانية. القدرة على فعل أو عدم القيام بشيء ما. في المسائل التعاقدية ، تفهم الإرادة على أنها

"الوعي بما سيفعله المرء ، ومن ناحية أخرى ، نية تنفيذه.

الإرادة هي أساس الحقوق الذاتية ، التي تفترض مسبقا حرية الشخص في التمتع بحقوقه. ومع ذلك، فإن ما يسمى بالذكاء الاصطناعي "الضعيف" لا يتمتع بحرية تقرير ما إذا كان سيستفيد من حقوقه المحتملة أم لا. يعرف الاستقلالindependance بأنه " التمتع بالاستقلالية الكاملة فيما يتعلق بشخص ما أو شيء ما. تجدر الإشارة إلى أنها ليست سمة من سمات الذكاء الاصطناعي، لأن إمكانية الاستفادة من حق ما تعتمد على البرمجة البشرية: بطريقة أو بأخرى ، يحدد مصمم الذكاء الاصطناعي مسبقا الشروط التي يسمح وجودها للذكاء الاصطناعي بممارسة الحق. في حين أن الذكاء الاصطناعي لديه هامش تقدير لـ "فهم" هذه الشروط، فلا يمكنه القيام بعمل دون الإرادة الأولية لمنشئه. بمعنى آخر ، يهدف سلوك الذكاء الاصطناعي إلى إبرام عقد أراده مستخدمه، وكذلك أراده مصممه ، لأن الأخير يبرمج الآلة برؤاه الخاصة للعلاقات التعاقدية التي سيشارك فيها الذكاء الاصطناعي. ومع ذلك ، فإن الذكاء الاصطناعي المسؤول عن إبرام العقود قد "يفهم" الإرادة الأولية للإنسان بطريقة خاطئة ، ولكن يجب التعامل مع هذه المسألة في سياق قانون العقود[1].

إن الروبوتات الذكية لا تمتلك حتى الآن قدرة تضاهي قدرة الانسان على التفكير، إذ تملك القدرة على إعطاء الإجابات حول الاشكالات العالقة المختلفة، لكنها لا تستطيع إعطاء تفسيرات بخصوص الاستنتاجات التي توصلت إليها وتبريرها، يرى رئيس مجموعة الأبحاث الخاصة بالذكاء الاصطناعي التفسيري والاستدلالي السويسري "أندريه فريتاس" أنه من الأهمية بمكان جعل الروبوتات الذكية أكثر شفافية ووضوح ليتسنى للجمهور فهمها، ويشير إلى أن الأوساط المعنية بالذكاء الاصطناعي التي كان جل تركيزها فيما مضى على إنشاء نماذج دقيقة ومحاولة تحسين أداءاتها هي تسعى الآن

[1] Simon SIMONYAN, op; cite; pp.57.

لتطوير نماذج أخلاقية ونزيهة وأيضا قابلة للتفسير وأكثر أمانا ومصداقية وذات قدرة على تبرير استنتاجاتها، أي الانتقال من مرحلة التعقيد الخوارزمي والاصطلاح التقني إلى مرحلة سهولة الفهم من طرف المستخدمين، ومادام أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي قد تغلغلت في شتى مجالات الحياة يوصي فريتاس بالسعي وراء تحدي نظام الذكاء الاصطناعي في حد ذاته ودون تردد بأن يفسر نفسه بنفسه[1].

هناك محاولات لنقل الخصائص الأساسية للأشخاص الطبيعيين إلى الذكاء الاصطناعي. وفقا لموقف فقهي أنجلو سكسوني ، فإن النية هو " القدرة على التصرف من أجل تحقيق أهداف محددة، إنها إحدى ميزات الذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، فإننا نرفض هذه الحجة رفضا قاطعا، لأن النية تعرف بأنها "الهدف الذي تحدده الإرادة الداخلية لعملية قانونية، وبالتالي إعطائها تفردها[2].

وتوجد عقبات مماثلة من حيث المسؤولية والالتزامات. يرتبط الضمير البشري والمسؤولية ارتباطا وثيقا، لأن " الضمير يمنح القدرة على اتخاذ القرار. إنه مصدر الإرادة الحرة من خلال السماح لصاحب التصرف بقياس عواقب اختياراته. بالإضافة إلى ذلك ، تفتقر السمات البشرية مثل الضمير أو الإرادة أو النية في الذكاء الاصطناعي إلى الاعتراف بها كقاض أو السماح لها بالوصول إلى مهنة الطب. لذلك فإن رفع الذكاء الاصطناعي إلى صفات الأشخاص الطبيعيين أمر مستحيل تماما[3].

---

[1] سامية لقرب، مرجع سابق، ص 881، 882.

[2] نفس المرجع، نفس الموضع.

[3] ويذهب البعض إلى أن المعنى القانوني للشخصية هو موضوع يتعلق باكتساب الحقوق والتزام بواجبات قانونية، وبالتالي، فإن الشخصية الاعتبارية لأنظمة الذكاء الاصطناعي ومنها الروبوتات، من حيث المبدأ، هي مسألة استحقاق الحقوق والواجبات، وعلى الرغم من وجود الأدلة على كفاءة الروبوت في مختلف المجالات، إلا إن هناك تأكيد على أن الروبوت غير قادرة على تحمل المسؤولية عن الخسارة أو الضرر الذي تسببت فيها أثناء تنفيذ واجباتها. وعلاوة على ذلك، فإن أنظمة الروبوتات مهما كانت متقدمة وتمتلك نظاما معقد لاتخاذ القرار، فهي غير قادرة على إصدار القرارات المناسبة أو ممارسة السلطة التقديرية بما

يثير الافتقار إلى المصلحة الذاتية في الذكاء الاصطناعي ، فضلا عن عدم توافقها مع الخصائص القانونية للأشخاص الطبيعيين مثل الضمير أو الإرادة ، سؤالا آخر: هل سيتطلب تدخل شيء مستقل وغير متوقع بشكل خاص ، يهدف إلى استبدال أو مساعدة البشر في مجالات مختلفة ،

يتفق مع تغيير الظروف والأحوال في موضوع معين.

هناك أيضا اعتراض على منح الروبوت حقوقا قانونية ودستورية، ويستند هذا الاعتراض إلى فكرة أن الأشخاص الطبيعيين وحدهم هم الذين يحق لهم الحصول على هذا الحق، وذلك لأن الروبوتات تفتقد إلي بعض العناصر الأساسية للشخصية مثل النفس والوعي والنية والمشاعر والأحاسيس والأخلاق والإيمان.

وأيضا من الخطأ تصور أن الروبوت، يعتبر خلق بشري بل ينبغي أن تظل مجرد خاصية، وذلك لأن أساس الذكاء الاصطناعي قائم على الخوارزميات والمعادلات الرياضية والعمليات الحسابية (computation)، وبالتالي يجب أن يظل الذكاء الاصطناعي مجرد برنامج يعمل على جهاز كمبيوتر.

بالإضافة إلى أن أهم ما يميز البشر هو قدرتهم على فهم القواعد القانونية التي تحكم المجتمع وكذلك نية الامتثال لتلك القواعد، إلى جانب القدرة على الشعور بالعواطف، فالإنسان يفهم ويفسر ويطبق القواعد القانونية في مواقف دقيقة من الحياة اليومية، والتي أمور لا يمكن أن تقوم بها أنظمة الذكاء الاصطناعي أو الروبوتات. وبالتالي فإن الحقوق والالتزامات المرتبطة بامتلاك الشخصية القانونية تنشأ من هوية الناس وكيفية تنظيم العلاقات الاجتماعية بينهم.

وينتهي هذا الاتجاه إلى أنه حتى الآن لا يوجد مبرر لمنح الشخصية القانونية الأنظمة الذكاء الاصطناعي أو الانسان الآلي الروبوتات، كذلك لا، يوجد أي ضرورة لمنحها الحق في الملكية أو الحق في إبرام العقود أو الالتزام بإداء الضرائب، بل يجب إن تعامل كمنتج في سياق المسؤولية عن الإصابات التي تسببها، ويطبق في شأنها قواعد المسؤولية عن عيوب المنتج.

انه إذا كانت الشخصية القانونية ترتبط بالمسؤولية في الانسان، فإن ذلك الأمر مختلف في الروبوتات، لأنه من الصعب الفصل بين العنصر المعنوي المتمثل بالعقل في المسؤولية القانونية عن العنصر المادي الذي يمثل الانسان في المسؤولية المدنية العادية بعكس في الروبوتات فأن الأمر بسيط وممكن حيث يمكن فصل العنصر المعنوي محرك الروبوت عن حامله المادي بأي شكل كان وهو الأمر الذي يخشى عليه من انحدار مفهوم الشخصية القانونية.

ويرى هذا الاتجاه بأن الروبوت سيبقى مجرد اشياء من ناحية التوصيف القانوني ويتم حل المشاكل التي تحدث نتيجة الاضرار التي يسببها الروبوت من خلال نظام التأمين الالزامي عن كل حوادث الروبوتات، والقيام بأنشاء صناديق خاصة تغطي كافة الاضرار كنظام مكمل للتأمينات اذا لم يوجد غطاء تأميني.

يتجه الرأي الغالب في الوقت الحاضر في فرنسا، ايضا إلى رفض مثل هذه الفكرة فيعتبرها المكتب البرلماني الفرنسي، لتقييم الخيارات العلمية والتكنولوجية خطوة غير مبررة ومبكرة . ويرى أيضا مجلس الدولة الفرنسي أنه ليس من الضروري، في الوضع الحالي للتطور التكنولوجي، منحه الشخصية القانونية للروبوتات. انظر: سارة محمد داغر، مرجع سابق، ص 428 وما بعدها.

قواعد قانونية جديدة؟ وستدرس هذه المسألة في التطورات اللاحقة. ومع ذلك، من الضروري تحليل ما إذا كانت هناك طريقة أخرى للتعرف على حالة الموضوع(القانوني) في الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني

القبول النظري للشخصية القانونية الوظيفية للذكاء الاصطناعي على أساس الشخص الاعتباري[1]

بالرغم من استقلالية البشر ونيلهم حرياتهم وارتباط الشخصية بهم إلا أن هناك الكثير من المعارضين لوجود شخصية غير شخصية الانسان فبرزت عدة نظريات أهمها!

نظرية الافتراض القانوني التي تحصر الشخصية القانونية فقط للانسان[2]، نظرية الوجود الواقعي الفعلي والحقيقي التي تدور بتواجد إرادة مشتركة متمثلة في أعضاء الشخص الاعتباري هي من أقرت قيام كيان خاص وإرادة مستقلة عن إرادتهم، وأيضا المصالح المشتركة الجماعية وليست الفردية والتي يقوم الشخص المعنوي بتمثيلها نيابة عنهم، ولو تناقضت مع إرادة الأعضاء بصفة فردية، نظرية الملكية المشتركة التي استندت على فكرة الملكية المشتركة" وهي مجموعة الأموال المخصصة والمكرسة لخدمة وتسيير الشخص المعنوي بالإضافة إلى الملكية الفردية والملكية الشائعة وممتلكات الدولة"، ومن بعدهم نظرية الحقيقة القانونية والتي يتضح من اسمها مدى حياديتها ومنطقيتها إذ تستند للاعتراف بالشخصية الاعتبارية كونها حقيقة قانونية فرضت نفسها، ومن ثم يتم الاعتراف القانوني بها، والقيام بتنظيم مختلف جوانبها، وهو ما استقر عليه الفقه والقانون، ما جعل من الشخصية تتجاوز الوجود المادي للوجود المعنوي والكيان المادي للإنسان

---

[1] الشخصية الاعتبارية تنبع بشكل رئيسي من الكيانات القانونية الناتجة عن القانون الكنسي والتي تهدف إلى حالة مزدوجة بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية. فمن ناحية، يسمح باعتبار الأديرة والتجمعات كيانات مستقلة. ومن ناحية أخرى، فإنه يجعل من الممكن ربط هذه الكيانات المستقلة بذمة مالية شخصية مستقلة عن الرهبان الذين يشكلون الدير. وهكذا فإن الممتلكات لا تُمنح للأشخاص الطبيعيين الذين يمكنهم التصرف فيها كما يريدون، بل للأشخاص المعنويين، أي الأديرة التي تعتمد على الكنيسة. ولذلك، فقد ولد المفهوم الشخصية القانونية بدافع الضرورة الاقتصادية، وتم التعبير عنه من خلال إنشاء الخيال. انظر: عبد الله خالد عبد الله الكندري، الشخصية القانونية، خيال أم واقع (La Personnalité Juridique: Fiction ou Réalité?)، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، مجلد 44، عدد 4، 2020، ص 13.

[2] ويذهب البعض إلى أن الاعتراف بالشخصية القانونية للأشخاص الاعتبارية هو دليل على فصل مفهوم الشخصية القانونية عن مفهوم الإنسانية، انظر: رضا العبد، مرجع سابق، ص 243 وما بعدها.

إلى الكيان المادي لشخص ليس بإنسان كالحيوان والجماد) [1].

وبالتعريج عليها في الفقه الإسلامي نجد أنه لم يتطرق إليها صراحة لكن يمكننا أن نستشفها من بعض التصورات والمفاهيم التي تطرقوا إليها كشخصية المضاربة" والتي أجازها أبو حنيفة رغم أنه سيبدو وكأن صاحب المال يبيع ماله بماله كان يشتري شيئا ما باستخدام مال المضاربة وهو ذات المفهوم الوارد في الشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية مالكها[2].

من هنا يمكن أن نتحدث عن الشخصية القانونية للروبوت الذكي والتي لا تتأتى ولا يمكن الجزم فيها إلا بعد البحث عن طبيعته الوجودية للوصول إلى حل قانوني ومنطقي بخصوص الشخص الاعتباري، وبالحديث عن شروط اكتساب الشخصية القانونية نفرق بين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي، بالنسبة للشخص الطبيعي يشترط فيه تمام عملية الوضع بانفصال الجنين عن رحم أمه وثبوت حياته ولو لم يبق بعدها على قيد الحياة، أما الشخص الاعتباري فيتم منحه جميع الحقوق الممنوحة للشخص الطبيعي إلا ما لازم منها صفة الانسان من اسم وأهلية وموطن ونائب يعبر عنه وينوب عنه بالإضافة إلى الحق في التقاضي[3].

وبالتالي فإن للروبوت الآلي وجود مرئي مادي ملموس إذا هو ليس بشخص اعتباري افتراضي وإنما حقيقي فيإمكاننا رؤيته والشعور به، بل وحتى مخاطبته ومناقشته لكنه يختلف في هذه النقطة عما هو عليه الانسان من وجود مرئي مادي ملموس إذ لا دم له ولا لحم كهذا الأخير، وبهذا الوصف هو يخرج من نطاق الكيان المعنوي غير المحسوس إلى نطاق الكيان المادي الملموس[4] مع أنه ليس كل ماهو مادي هو شخص قانوني وبذلك يفصل المشرع بين ماهو مادي كشخص قانوني وبين ما هو مادي وليس بشخص قانوني بوصفه بالشيء لإزالة اللبس من حيث التفرقة

---

[1] محمد عرفان الخطيب، مرجع سابق، ص 12.

[2] سامية لقرب، مرجع سابق، ص 876.

[3] نفس المرجع، ص 876.

[4] عرفان الخطيب، مرجع سابق، ص 12.

بينهم كوصفه "بمحل" الحق أو موضوع الحق رغم أنه شيء ملموس وهذا ما يوضح أن حديثنا هذا يدور حول الوجودية وليس حول الشخصية[1].

وبما أن نموذج الشخصية القانونية للأشخاص الطبيعيين لا يتوافق مع الطبيعة الوظيفية للذكاء الاصطناعي، فإنه لا يزال يتعين تحديد أهمية القياس مع الأشخاص الاعتباريين. ويدل وجود هذه المبادئ على أن القانون يمكن أن يتكيف مع التحديات العملية الجديدة. وفي هذا السياق، فإن الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي هو بداهةممكن (أولا). ويؤيد هذا الافتراض حقيقة أن النظم القانونية المختلفة قد حددت بالفعل حالة الخضوع للأشياء من أجل حل المشاكل القائمة (ثانيا).

أولا: الشخص الاعتباري، دليل على تكيف القانون مع القضايا العملية:

الأصل في الشخصية القانونية أنها تثبت للإنسان وحده أي للشخص الطبيعي، ولكن مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية كان من الضروري منحها لغير الانسان، وهذا ما دعا إلى إبتداع ما يطلق عليه حاليا بالشخص المعنوي أو الاعتباري[2].

بداية يمكن القول أن الشخص الاعتباري هو مجموعة من الاشخاص يضمهم تكوين واحد لتحقيق هدف معين أو مجموعة من الأموال تكون موضوعة لتحقيق غاية معينة يضفي عليها القانون الشخصية القانونية[3].

وفي ذات السياق فإن اصطلاح "الاشخاص الاعتبارية يعني صراحة أنها تكتسب الشخصية القانونية حكما بنص القانون الذي اعتبرها كذلك، وفي ذات الوقت يعني ضمنا أنها ليست أشخاص

---

[1] سامية لقرب، مرجع سابق، ص 877.

[2] محمد حسن عبد الرحيم حمزة، الاعتراف بالشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، مجلة القانون والتكنولوجيا، كلية القانون، الجامعة البريطانية، مجلد 3، عدد 2، 2023، ص 685.

[3] رمضان أبو السعود، مرجع سابق، ص 225. وانظر أيضا:

Abdelkrim Ghali ; L'intelligence Artificielle: Une Personnalité Juridique pour les Robots, Mythe ou Réalité? مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية، العدد 9، 2020، ص 328 وما بعدها.

طبيعية. وانما يمنحها المشرع تلك الصفة القانونية الاعتبارية[1] لكي تتمكن من أن تمارس حقوقا، وتلتزم بواجبات لتحقيق العديد من الأغراض الاجتماعية سواء للمجتمع كله أو لأحد أطرافه[2].

هذا المفهوم يدفعنا الى التساؤل عن امكانية منح الشخصية القانونية للروبوت على أساس أنه شخص اعتباري؟

بالرجوع إلى مفهوم الشخص الاعتباري نجد أن اضفاء صفة الشخصية الاعتبارية تكون بحكم القانون، كما أن الشخصية الاعتبارية هي معنوية أي غير ملموسة مثل ما هو الحال في الشركات التجارية التي تعتبر كيانات اقتصادية تكتسب الشخصية القانونية المعنوية عند قيدها في السجل التجاري خلافا للروبوت الذكي الذي يتميز بطابعه الملموس أي هو عبارة عن أشياء مصنوعة من جانب الانسان[3].

والشيء بمفهومه القانوني هو كل كائن يصلح لأن يستعمله الشخص أو يتملكه بهدف اشباع حاجاته الاقتصادية أو الروحية[4]، ويمكن حيازته في الطبيعة أو أي جزء من العالم الخارجي يصلح لتحقيق مصلحة انسانية فردية أو جماعية أو اقتصادية أو أدبية، ويعتبره القانون صالحا لأن يكون محلا للحقوق المالية ، هذا ما يؤدي بنا إلى القول بصعوبة إضفاء صفة الشخصية المعنوية عليها.

لكن رغم ذلك تبنى البعض هذا الطرح ولو بشكل جزئي ففي ولاية نيفادا الأمريكية" تم اخضاع

---

[1] ويؤكد البعض بأن منح الشخصية القانونية للشخص الاعتباري هو إقرار قانوني وليس ابتكار قانوني، انظر: محمد عرفان الخطيب، الذكاء الاصطناعي والقانون: نحو مشروع قانون مؤطر للذكاء الاصطناعي في إطار أحكام القواعد الأوروبية في القانون المدني للإنسآلة لعام 2017، المجلة القانونية والقضائية، س 14، عدد 2، 2020، ص 48.

[2] Mhammed bouzit, L'intelligence Artificielle et la Troisième Personne Juridique Tentation d'un Droit Augmenté,.105 مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية،العدد 46، 2023، ص

[3] ويذهب البعض إلى أنه لا يشترط الآدمية لقيام الشخصية القانونية، انظر: محمد جبريل إبراهيم حسن، أخلاقيات تطبيق الذكاء الاصطناعي من الوجهة القانونية: دراسة تحليلية استشرافية، مجلة الفقه والقانون، العدد 141، 2024، ص 23.

[4] رمضان أبو السعود، مرجع سابق، ص 262.

الروبوتات الذكية لإجراءات القيد في سجل خاص أنشئ لهذا الغرض وخصصت لها مبالغ مالية خاصة بغرض التأمين عليها، وجعلها محلا لدعاوى التعويض التي ترفع ضدها بسبب الأضرار التي من الممكن أن تلحقها بمحيطها الخارجي بذلك يكون قد تم الاعتراف ولو جزئيا ببعض سلطات الشخص المعنوي[1].

سابقا، لم يكن القانون يعترف بالشخصية القانونية للشركات أو المؤسسات، والأشخاص الطبيعيون هم الأشخاص الوحيدون للقانون. ومع ذلك ، من أجل تقديم إجابة على القضايا التي نشأت في الواقع العملي، اخترع القانون مفهوما جديدا في شكل الشخص الاعتباري. ومن ثم فإن إسناد الشخصية القانونية إلى هذه الكيانات هو دليل على بناء قانوني مصمم للاستجابة للضرورات العملية. هذه هي الكيانات التي لها أدوار قانونية معينة وتتمتع بوظائف معينة من أجل تنفيذها. وفي هذا الصدد، لا يمكن استبعاد أن يتمكن كيان آخر مثل الذكاء الاصطناعي من الاستفادة من هذا الوضع إذا كان هذا الخيار نابعا من احتياجات عملية. ومن ثم يمكن اعتبار الروبوتات من الأشخاص الاعتباريين لأنه يتم وضعها بشكل مباشر أو غير مباشر، تحت السيطرة، أي خاضعا لأوامر الشخص الطبيعي. مثل الشخص الاعتباري ، وبالتالي فإن الروبوت الذي يقف وراءه الإنسان دائما، هو كيان يكون وجوده مشروطا بالاحتياجات الوظيفية.

وتجري مناقشات حول طبيعة الشخصية القانونية للشخص الاعتباري. يعتبر بعض الفقهاء القانونيين أن الشخص الاعتباري يشكل خيالا ، تقليدا للشخصية الطبيعية، والتي لا يمكن بالتالي إلا أن تكون من صنع القانون. بالنسبة لمؤيدي هذه النظرية ، فإن شخصية الأشخاص الاعتباريين لا تحترم واقع وتفرد الشخص البشري. ومن ثم فإن الشخص الاعتباري هو " كائن غير مادي تم إنشاؤه بشكل مصطنع بواسطة الإرادة البشرية.

وفي الوقت نفسه، فإن خلق الخيال القانوني للأشخاص الاعتباريين مشروط بالحاجة إلى تقديم إجابات للاحتياجات العملية الحقيقية والمشروعة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الشخص الاعتباري ،

[1] سهام دربال، مرجع سابق، ص 458، 459.

كونه موضوعا مصطنعا للقانون، ليس فقط نتيجة للتفكير الذاتي للإنسان: إنه أيضا فئة لها ما يبرر إنشائها ووجودها من أجل تحقيق أهداف ملموسة.

النظرية الأخرى التي تبرر الشخصية القانونية للأشخاص الاعتباريين هي نظرية الواقع ، التي أنشأتها السوابق القضائية الفرنسية في عام 1954. رأت محكمة النقض أن " الشخصية المدنية ليست من صنع القانون. إنه ينتمي ، من حيث المبدأ ، إلى أي مجموعة بشرط أن تتاح إمكانية التعبير الجماعي للدفاع عن المصالح المشروعة، والتي تستحق بالتالي الاعتراف بها وحمايتها قانونا. وبعبارة أخرى، يمكن للمجموعة التي اكتسبت استقلالية معينة أن تستفيد من الشخصية القانونية. ويتمثل التحدي في تحديد المصالح التي تبرر الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كشخص من أشخاص القانون.

إذا حاول المرء أن يجادل على أساس الشخصية القانونية الذكاء الاصطناعي ، فيجب عليه التوفيق بين النهجين المذكورين أعلاه. أولا، لكي ينسب هذا المركز إلى الذكاء الاصطناعي، يجب أن نرى الفائدة العملية لهذا النهج. ويمكن أن تتمثل هذه المصلحة العملية في حل مشكلة المسؤولية القانونية عن الضرر الناجم عن الذكاء الاصطناعي، أو تحديد المعايير التي سيتخذ قرار الذكاء الاصطناعي على أساسها أو الاعتراف بحق المؤلف لجميع الأشخاص الذين يكون تعاونهم ضروريا باللذكاء الاصطناعي لإنشاء عمل ذهني، وما إلى ذلك. ثانيا، يجب أن يعترف المشرع مباشرة بالشخصية القانونية، لأن القضاة توقفوا عن اللجوء بشكل منهجي إلى نظرية الواقع من أجل الاعتراف بالشخصية القانونية لأي كيان.

يرى البعض أن فكرة الاكتفاء بالشخصية القانونية للروبوت مثل الشخصية الاعتبارية، لا تكفي لمواكبة برمجيات "الوكيل" الذكي" المستخدمة في التجارة الالكترونية والتي

سبق الحديث عنها، فهي برمجيات ذكية تتمتع باستقلالية كاملة في إبرام العقود[1] والدخول في المزايدات والمفاوضات وإتمام الصفقات دون تدخل من مستخدمها، فمجرد منح أهلية الوجوب لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات فقط دون صلاحية إبرام التصرفات، لذلك دعا بعضهم إلى منح الروبوتات المستقلة مثل أهلية الأشخاص الطبيعيين ليتمتعوا من خلال ذلك بأهلية الأداء الناقصة أو الكاملة حسب الأحوال[2]. إلا أن البعض الآخر يرى أنه إذا كانت الروبوتات المستقلة تمتلك قدرا من الذكاء يشبه إلى حد كبير الذكاء البشري، غير أنها لا ترقى للتمتع بالأهلية سواء الوجوب أو الأداء، وذلك لأن الأهلية والذمة ترتبط بالإنسان لتمتعه دون غيره بقابلية الإلزام والالتزام، فالأهلية لصيقة بالإنسان المكلف للتمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات وإبرام التصرفات[3].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأشياء لها بالفعل شخصية في بعض النظم القانونية. على سبيل المثال ، تم الاعتراف بالشخصية القانونية لنهري Whanghanui و Ganges. هذه الظاهرة تجعل المناقشات حول الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي أكثر أهمية[4].

---

[1] ويرى بعض الفقه أن الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت أن تسمح له بإبرام العقود، وبوجه خاص عقود التأمين، وهو ما يعني تمتعه بذممة مالية مستقلة، وهذه الأخيرة يتم تغذيتها بمبالغ يقدمها مصمم الروبوت المزود بالذكاء الاصطناعي، والمالك والمستخدم إذا كان شخصا غير المالك، انظر: محمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، 2021، ص 8.

[2] انظر: عبد الواحد موساوي، التكييف الفقهي لتصرفات الروبوتات المستقلة: أهلية الروبوت أنموذجا، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والإدارية، عدد 25، 2023، ص 472.

[3] نفس المرجع، ص 472 وما بعدها.

[4] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp.61.

ثانيا: تجسيد(تشخيص) أشياء الطبيعة، خطوة نحو قبول الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي (اعتبار الروبوت شيئاً):

ونقصد بالشيء هنا كل شيء مادي غير حي لم يمنحه القانون الشخصية القانونية وإلا اعتبر شخصاً[1]. وفي نطاق المسؤولية التقصيرية عن الضرر الناجم عن الأشياء، اتجهت بعض التشريعات إلى تضييق مفهوم الشيء الذي يتطلب حراسة وتقوم مسؤولية حارسه في حال تسبب في حدوث ضرر للغير بجعله قاصراً على الأشياء التي تتطلب عناية خاصة والآلات الميكانيكية فقط، ويخرج بالطبع من نطاق هذا التعريف الحيوان الحي والبناء الذي لا يحتاج إلى عناية خاصة، وهذا الاتجاه هو الأكثر دقة، وإليه ذهب كل من القانون المدني السوري والمصري[2].

وعلى الرغم مما تقدم، ذهب جانب من الفقه إلى انتقاد تكييف الروبوت على أنه شيء وإخضاعه للقواعد العامة في القانون المدني المنظمة للمسؤولية عن الضرر الناجم عن الأشياء وذلك لعدة أسباب أهمها :

1 - إن سمة الجمود والانقياد الأعمى المنعدم التفكير التي هي من مميزات الأشياء المادية (الجمادات) لا يمكن إسنادها كخصائص للروبوتات التي تتحرك وتفكر وتتخذ قرارات لا يمكن للأشياء والجمادات عملها؛ ما يصعب معه مساواتها بالأشياء وفق مفهومها المتعارف.

2 - إن فكرة الحراسة غير موجودة وستختفي تماماً في المستقبل عند الحديث عن الأجهزة الذكية؛ لأن الغرض من تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي كسيارة «جوجل» أو السيارة الذاتية «تسلا» هو تفويض الرقابة بالكامل إلى النظام الذكي، الأمر الذي يجعل تطبيق نظام المسؤولية بسبب الأشياء صعب المنال، وقد يؤدي إلى تحميل حارس الروبوت مسؤولية

---

[1] انظر: عبد الرزاق السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني (الجزء الأول)، تنقيح أحمد مدحت المراغي، دار الشروق القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٠٠٤.

[2] تنص المادة ١٧٩ من القانون المدني السوري والمادة ١٧٨ من القانون المدني المصري صراحة على أن: "كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة الآلات ميكانيكية ....."

غاية في الثقل.

3 - إن القانون الأوروبي لم يتعامل مع الروبوت باعتباره من الأشياء، بل أعطاه مركزاً قانونياً خاصاً من خلال قيام شخص آخر (طبيعي) بتحمل المسؤولية نيابة عنه.

وم ثم، يخرج الروبوت من التقسيم الثنائي: أشخاص وأشياء، وكل شيء يخرج من هذا التقسيم، يعد في نظر البعض، حالة خاصة[1].

ومن ناحية أخرى، فإن الشخصية القانونية الوظيفية هي بناء يجعل من الممكن حل المشكلات العملية. للقيام بذلك ، اعترف القانون في كثير من الأحيان بشخصية الأشياء. على الرغم من أن هذا الأمر غائبا عن القانون الفرنسي، إلا أن قوانين البلدان المختلفة تقدم أمثلة توضيحية تثبت مرونة القانون الحالي. ومن ثم يتعلق الأمر بمنح وضع للموضوع القانوني لمختلف الأشياء الطبيعية. على سبيل المثال، الأنهار، التي تعتبر عادة أشياء شائعة، كانت بالفعل موضوع التخصيص في بعض الأنظمة القانونية. وتبين وثائق القضية المتعلقة بتجسيد نهر وانغانوي، التي نظرت فيها المحكمة العليا في نيوزيلندا، أن " النهر كان يعتبر كيانا حيا له شخصيته وقوة حياته، فضلا عن كونه كلا غير قابل للتجزئة يشمل المياه والقيعان والأجزاء الصالحة للملاحة وغير الصالحة للملاحة. شعب الماوري ، الذي عاش بالقرب من النهر ، يعتبره طبيبا وكاهنا ، وكذلك شخصا يطعمهم ويحميهم من العواصف. وتشهد هذه الأقوال المأثورة على وجود صلة عائلية بين النهر وشعب الماوري، تستمد منها قواعد الوصول إلى منابع النهر.

1. تنص المادة 14 من قانون "Te Awa Tupua (تسوية مطالبات نهر وانجانوي)" الصادر في 14 مارس 2017 على أن نهر وانغانوي معترف به كشخص. على الرغم من هذا المظهر الصوفي ل Whanghanui ، ارتبط وضعه كشخص بمقتضيات الوقت: لقد كان نهجا تطوريا للحماية القانونية للطبيعة207 ، حيث بدأ هذا

[1] انظر: وفاء يعقوب جناحي، مرجع سابق، ص 431، 432.

النقاش بسبب خطر على النظام البيئي والتنوع البيولوجي ، والذي بدوره عرض للخطر الحقوق والحالة الصحية للأشخاص الذين يعيشون في مكان قريب. منذ أن تم الاعتراف بالنهر كشخص اعتباري ، نشأت مسألة إعمال حقوقه والتزاماته. وفي هذا الصدد، تنص المادة 14 من قانون تي أوا توبوا على أن يمارس حقوق النهر ويؤدي التزاماته مجلس مؤلف من شخصين يتصرفان باسم النهر. ويدعم هذا المسار الاقتناع بطبيعة شخصية النهر: فهو يشبه شخصية الأشخاص الاعتباريين من حيث أن بعض الأشخاص الطبيعيين يعينهم القانون كممثلين أو أجهزة لكيان قانوني. لا يوضح هذا النهج تطور آليات الحماية القانونية للطبيعة فحسب ، بل يوضح أيضا قابلية القانون للتكيف مع القضايا القائمة. لم تكن هذه هي الحالة الوحيدة لإضفاء الطابع الشخصي على الأنهار ، حيث منح القضاة الهنود بدورهم شخصية قانونية لنهر الغانج لأسباب مماثلة لأسباب قضية وانغانوي[1].

تبين الفرضيات المذكورة أعلاه أن تصنيف شيء ما ليس عائقا أمام إسناد الشخصية الاعتبارية إلى أي كيان ، إذا كانت هذه الخطوة ذات فائدة عملية. إذا تذكرنا أن الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي تسمح بأي وظيفة مهمة ، فيمكن اعتبار هذا النهج نهجا جيدا[2].

[1] كما اعترفت دول أخرى بالشخصية القانونية للطبيعة كما في نيوزلندا حيث اعترفت بالشخصية القانونية لنهر وانغانوي بقانون 2017، اعترفت أيضا المحكمة العليا في الهند في 20 مارس 2017 بالشخصية القانونية بتهر الغانج ونهر يامونا، انظر: حسين عبد الله عبد الرضا الكلابي، الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي بين القبول والرفض، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد 12، العدد 46، 2023، ص 424.

[2] Simon SIMONYAN, op; cite; pp. 63.

المبحث الثاني

عدم توافق الشخصية الوظيفية للأشخاص الاعتباريين مع الذكاء الاصطناعي

الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي المبنية على نموذج الأشخاص الاعتباريين مقبولة نظريا، لأن الأشخاص الاعتباريين، والذكاء الاصطناعي ليس لديهم سوى فائدة وظيفية ويشتركون في العديد من الخصائص. ومع ذلك، على الرغم من الأهمية النظرية، فإن الاعتراف بشخصية الذكاء الاصطناعي يواجه العديد من العقبات، مما يدل على أن هذا النهج عديم الفائدة **(المطلب الأول).** بالإضافة إلى ذلك ، ينطوي إنشاء شخص جديد على مخاطر جسيمة ، مما يجعل عملية تجسيد الذكاء الاصطناعي خطيرة **(المطلب الثاني).**

المطلب الأول

الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي خطوة غير مجدية

مدى تناسب عناصر الشخصية القانونية مع طبيعة الروبوت الذكي:

بالنظر إلى التنظيمات القانونية على الصعيد العالمي نجد أن هناك توجهات متصاعدة تطالب بإعادة النظر فيما يخص الذكاء الاصطناعي وما يرتبط به من تكييف قانوني ومضمون هذه التوجهات هو إقامة قاعدة قانونية منطقية ومنصفة تميز الآلات الذكية عن الأشياء والتي كانت تحمل هذه الصفة لعقود زمنية طويلة، لكنها الآن تظهر للعيان بأن التكنولوجيا قد تطورت تطورات كبيرة وجذرية غيرت من مركزها القانوني المختلف كل الاختلاف عن الشيء وخصائصه ومركزه المجتمعي، وبالتالي القانوني وهو ما يدل على التمهيد للاستشراف الدولي القانوني في مواجهة المستجدات والتحديات المقبلة.

في الحقيقة أؤيد وبشدة هذه المطالبات لأنها ليست قائمة بالدرجة الأولى لحماية هذه الآلات المتطورة بقدر ما هي قائمة لحماية مستخدميها بالإضافة إلى حماية المجتمع ككل من أخطارها وأخطائها التقنية وجرائمها المفاجئة، وأيضا استخداماتها غير العقلانية وغير القانونية ربما (المتعمدة) خصوصا عند الحديث عن الروبوتات ذات التعلم العميق والذاتي وبالتالي القدرة على اتخاذ القرار والتفاعل مع المحيط ما يجعلها قابلة للتطور

أكثر فأكثر، وهو ما يخرجها من مصاف الشيئيات واللاماديات وما يجعلها أيضا كائنا فريدا من نوعه لكن هذا لا يعني أنه متناسخ مع الطبيعة البشرية ولا يختلف عنها، **وخلاصة القول أنه كائن تخطى حدود الآلة والشيء لكنه لم يتخطى بعد حدود الانسان، وفي المقابل لا أعجب من تأني الدول في السابق، وإلى اللحظة الحالية من إقرار الشخصية القانونية له، وذلك لأن الغموض يعتريه ولابد من التحري العميق لكن بتدخل رجال القانون والمبرمجين وخبراء البرمجيات والمتخصصين من مختلف القطاعات التي تسرب إليها الذكاء الاصطناعي لتنسيق المعارف والتباحث العلمي وهكذا[1].**

[1] عرفان الخطيب، مرجع سابق، ص 10، 11. وسامية لقرب، مرجع سابق، ص 877.

المطلب الثاني

مدى حاجة الروبوت الذكي للشخصية القانونية

إن أبسط وأقرب تفسير للمطالبات القائلة بإعادة النظر في القوانين المنظمة للذكاء الاصطناعي وللبحث في مسألة الشخصية القانونية ومنحها للروبوت الانسألة من عدمها هو الحاجة القانونية والمجتمعية التي تفرض نفسها على المشرع يوما بعد يوم للتدخل ووضع حلول متناسبة مع الأوضاع الراهنة بل ومع كل ما هو متوقع من مستجدات وتطورات ولا يتأتى ذلك إلا بضبط قواعد قانونية مرنة، لأن مرونة القوانين واحبة وأكثر ما توحي به هو ذكاء المشرعين ورجال القانون وفي نفس الوقت القدرة على مسايرة كل مستجدات الحياة دون ترك فراغات قانونية وتشريعية تسمح للمتلاعبين أو الغافلين بالاستخدام غير المشروع للذكاء الاصطناعي[1].

هناك من يعتبر أن هذه المسألة بدون فائدة لا داعي لها وأنها مجرد ترف قانوني غير مبرر، لأن الروبوت كان وسيظل مجرد شيء مهما تطور، وأن القوانين الراهنة تكفي لتنظيمه ،وهذا الرأي ليس بعيدا عن الجدل الذي ثار في القرن 19 بخصوص الشخص المعنوي، وأنه لا حاجة ولا داعي لمنحه شخصية لكن لم يلبث المشرعون حتى غيروا رأيهم وأقروها، والسبب يعود للفراغ التشريعي الذي أضر بالهيكل القانوني بعد أن تأكدوا من أن اعترافهم هذا ليس ابتكارا وإنما هو إقرار، ووجب الإشارة إلى أنه حتى الحيوان في القانون المدني الفرنسي قد أخرج سنة 2015 من نطاق الشيئية وبات يتمتع بمركز قانوني من نوع خاص إلى جانب الانسان فعرفوه على أنه: "كائن حتي يمتلك سمة الإحساس مع مراعاة القوانين التي تحميه، يخضع للنظام القانوني للأشياء "[2] ما جعل البعض يثمن هذه الخطوة لأن المشرع الفرنسي بذلك يحمي الحيوان من أي اعتداء قد يقع عليه التجريم الاعتداء على أدمية الحيوان هذا من جهة، ومن جهة أخرى يخدم المجال

---

[1] سامية لقرب، مرجع سابق، ص 878.

[2] عرفان الخطيب، مرجع سابق، ص 13.

الزراعي. من هنا أتطرق إلى أسس شخصية الروبوت القانونية أي تبيان حدودها المرسومة وتوضيح طبيعة الحقوق القانونية المستحقة له والمؤهل لاكتسابها في الفرعين التاليين.

الفرع الأول

أسس شخصية الروبوت القانونية

المشرع الأوروبي قد ضمن القانون المدني الاعتراف بمنحة الشخصية القانونية للروبوتات الذكية الأكثر تميزا من الناحية التقنية، ما يعني أنه لم يعترف بها للذكاء الاصطناعي برمته وتعني بذلك الروبوتات ذاتية التعلم العميق، وأن منحها الشخصية يندرج تحت التناسب مع طبيعتها ومدى الحاجة إليها، ولا يخرج عن هذا الإطار إذ لا يعقل أن تستقل عن الانسان على الأقل في الوقت الراهن، فأحقية الروبوت في التمتع بشخصية قانونية من أجل حمايته والحماية منه هو أمر مقبول عقليا ومنطقيا ما يوحي بعدم انفصاله عن الانسان أما العكس فهو غير صحيح، وتبرير ذلك أن الروبوت لا يزال لا يمتلك الإدراك والوعي الكافيين لاتحاد القرارات والمحاكمة بطريقة مستقلة عن البرامج المسيرة له أي الانتقال من مرحلة الذكاء الاصطناعي إلى الادراك الصناعي[1].

وفي حقيقة الأمر هو ذات الفكر الذي سار على نهجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي مستخدما مصطلح الشخص المنقاد بدلا من الشخصية القانونية والذي يرى أنه أنه أكثر تناسبا مع طبيعته المتدرجة في التطور ومع برمجياته المنقادة بواسطة الإرادة الانسانية، على أن بعض الفقه اعتبر هذا التصنيف رفضا لمسألة منح الروبوت الشخصي القانونية رغم أن الأوضح من ذلك هو أن المجلس بتوجهه هذا يرفض منحه شخصية قانونية مستقلة وليس رفض منحه الشخصية القانونية في حد ذاتها، فبمجرد تلقيبه

[1] نفس المرجع، ص 14.

بالشخص المنقاد يكون قد أقر بأنه "شخص" أما الانقياد فهو إبراز لعدم قدرته في الوقت الراهن على القيام بعملية الإدراك كما يجب، ما يجعله في نفس وضعية الانسان غير العاقل، ووضعية آدمية الحيوان[1].

إن الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت يوجب اكتسابه الحقوق وتحمله الالتزامات لكن الاعتراف له بالشخصية القانونية المستقلة يوجب تحميله المسئولية مع أن تركيبته الحالية غير مهيأة لهذا الأمر، وبهذا نجد أن موقف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي لا يتناقض مع موقف البرلمان الأوروبي إذ اعترف هذا الأخير بأحقية منح الروبوت شخصية قانونية في حين سعى الأول إلى إبراز طبيعة هذا الكائن وقام بضبط بعض أسسه والعمل على توضيحها[2].

[1] سامية لقرب، مرجع سابق، ص 878، 879.

[2] عرفان الخطيب، مرجع سابق، ص 14، 15.

الفرع الثاني

طبيعة الحقوق القانونية المستحقة للروبوت

أوضح القرار الأوروبي مجموعة الضوابط والأسس القانونية المنظمة للكيان الآلي ضمن قواعد القانون المدني طبيعة الحقوق المستحقة له والمؤهل لاكتسابها حيث أن كل روبوت لابد وأن يحمل رقم تسلسلي ينطوي على اللقب والاسم والرقم التعريفي له وشهادة تأمين إلى جانب العلبة السرية السوداء التي تنطوي هي الأخرى على كامل المعلومات المتصلة به.

في حال تسبب الروبوت في أي أضرار للغير والعكس أيضا أن يتم الإضرار به هنا يتم استخراج القيد المدني الخاص به للقيام بالإجراءات القانونية اللازمة بالإضافة إلى استحداث صندوق للتأمين تموله عدة جهات بما فيها المصنعين بهدف معالجة وتعويض الأضرار التي قد تتسبب فيها أنشطة الروبوت المختلفة والتي يطغى عليها الطابع القانوني طبعا وهو ما يوحي بوجود مسؤولية قانونية واقعة على عاتقهم وإن لم تكن بطريقة مباشرة، وتبقى مسألة الضرائب التي قد تفرض على الآلات الذكية لصالح العمال الذين تسببت الآلات في صرفهم من وظائفهم والقيام بها بدلا عنهم والتي رفضتها أحزاب اليمين في معظمها[1].

إن الاعتقاد السائد حول عدم تطرق القرار الأوروبي للحريات الأساسية كالحق في حرية الرأي والتعبير، المساواة، الملكية العمل الذمة المالية المستقلة حق التقاضي وغيرها من الحقوق المعروفة والتي تتصل بالشخصية القانونية إنما هو اعتراف ضمني بها خصوصا تلك الحقوق التي تمارسها الهيئات المسئولة عن الدفاع عن هذه الروبوتات والمتمثلة في الوكالة الأوروبية للانسآلة التي قضى القرار الأوروبي بإنشائها من أجل تكريس حمايتها

[1] عرفان الخطيب، مرجع سابق، ص 14، 15.

من أي اعتداء على ذاكرتها وقواعد بياناتها وأخلاقيات التصنيع والاتجار بها كضمان للمعاملة الكريمة، لكن الحقوق الإدراكية المرتبطة بالحس العقلي[1] لا تزال محل نظر لأن الروبوت لم يستطع حتى الآن أن ينشئ وعيا خاصا به ما يجعله غير مؤهل بعد، لأن يطالب بحرية الرأي والتعبير كما ارتأت شركة أمازون التي اعترضت على المذكرة التي طالبتها بتسليم الملفات الصوتية المتعلقة بواحدة من أجهزة الإيكو وتمسكت بما جاء به تعديل الدستور الأمريكي الحامي لحرية التعبير للإنسان والذي تشبثت به أمازون كحق من حقوق الروبوت "اليكسا" بوصفها المساعد الرقمي لها[2].

ومادمنا في إطار الحديث عن مدى حاجة الذكاء الاصطناعي للشخصية القانونية فإن الجواب هو وجود تلك الحاجة والضرورة لكن ليس في كل المجتمعات، إذ المعلوم أن القاعدة القانونية لا توضع إلا بسبب حاجة مجتمعية لها لتنظيم أمر شائك والواضح أن الذكاء الاصطناعي ككل لم يدخل جميع المجتمعات وبنفس القوة والدرجة، وبالتالي من الأهمية بمكان الاعتراف بالشخصية للروبوت في كل بلد يعتمد الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الصحية والخدماتية والبترولية والتعليمية والهندسية والبيئية والقضائية والنقل والمواصلات والتكنولوجية ككل[3].

والأشخاص الاعتباريون مثال على قدرة القانون على التكيف مع التحديات التي يواجهونها. فالتشابه بينهما وبين الذكاء الاصطناعي واضح جدا، لأن العديد من خصائص الشخص الاعتباري يمكن أن تكون بمثابة أساس نظري لبناء شخص روبوت **(أولا).** ومع ذلك ، فإن هذه الأهمية لها بعد نظري فقط ، لأن إنشاء "الشخص الآلي" ليس له

---

[1] حاصل عام، هناك حقوق أخرى مرتبطة بالجانب الحسني للمعنوي والعاطفي كالحل في عدم التعرض الجسدي والمعنوي أو السمعة والشرف لكن لا يمكن تصور حدوثها لحد الساعة للروبوت أما الحيوان والشخص المعنوي فيمكن ذلك في حالات معينة كالحق بعدم إساءة المعاملة والتعذيب وحق الحفاظ على السمعة ضمن المنافسة الشريفة وفي التعويض عن الأضرار المعنوية، سامية لقرب، مرجع سابق، ص 879، هامش 3.

[2] عرفان الخطيب، مرجع سابق، ص 16.

[3] سامية لقرب، مرجع سابق، ص 880.

فائدة عملية أساسية **(ثانيا).**

أولا: أهمية القياس بين الشخص الاعتباري والذكاء الاصطناعي:

الشخصية القانونية للوكيل الذكي في إبرام العقود (من خلال تقنية البلوك تشين):

ذهب جانب من الفقه إلى القول بضرورة منح الوكيل الذكي الشخصية القانونية، وبرر ذلك بأن ليس من شروط التمتع بالشخصية القانونية أن تكون إنسانا بشريا. فالشخصية القانونية تمتد لتشمل غير الإنسان، كما في حالة الأشخاص المعنوية كالشركات والجمعيات، وفي بعض الأحيان يحرم الإنسان منها، وأيد ذلك جانب آخر في الفقه، حيث إن منح الشخصية القانونية للوكيل الذكي سوف يحل جميع المشكلات القانونية الناتجة عن إبرام العقد بطريقة إلكترونية، بحيث يكون الرضاء هو رضاء الوكيل الذكي والطرف الذي يتعامل معه، كما يكون توافقا بين الإيجاب والقبول، دون المساس بالقواعد المتعلقة بحرية التعاقد وانعقاد العقد. ومن ثم يؤدي منح الشخصية القانونية للوكيل الذكي إلى حماية مستخدمه، لأن الوكيل الذكي في هذه الحالة سوف يكون هو المسؤول في حالة حدوث أخطاء منه، وكذلك حمايته من الأخطاء الفنية غير المتوقعة التي تقع من تقنية الوكيل الذكي، وكذلك الأخطاء التي لم يسهم فيها، فالوكيل الذكي سوف يتحمل المسؤولية عن تصرفاته، وهو الأمر الذي يزيد الثقة في استخدام تقنية الوكيل الذكي في إبرام العقود عبر تقنية (البلوك تشين)، ويشجع على استخدامه في مجال التجارة الإلكترونية بشكل عام.

ومن ثم يُمنح الوكيل الذكي شخصية قانونية الكترونية[1] كالشخصية الاعتبارية للشركات.

---

[1] ويذهب بعض الفقهاء إلى أن التسمية الأدق هي الشخصية القانونية الافتراضية بدلاً من الشخصية الإلكترونية، لأن الشخصية الافتراضية تمثل افتراضاً قانونياً وهي من حيث التسمية أدق من الشخصية الالكترونية ، ويري أنصار هذا الاتجاه عدم منح الشخصية للذكاء الاصطناعي لأن الغاية من جبر الضرر وتعويض المضرور لا يتطلب بالضرورة إقرار المسئولية ، ولا يتطلب منح الشخصية للذكاء الاصطناعي (الروبوت) طالما وأن أداءات شركات التأمين وحتى الصناديق الخاصة لها طابع التعويض دون حاجة الإقرار المسئولية استنادا لفكرة ونظرية المخاطر، انظر: سمية محمد سعيد محمود، التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي: الروبوت نموذجا، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، المجلد 66، العدد 1،

يتحمل بها الوكيل الذكي المسؤولية عن كافة الأخطاء التي تقع من البرنامج، سواء أكانت أخطاء في إدخال البيانات والمعلومات له والتي يكون المستخدم متسببا فيها، أم الأخطاء الفنية المتعلقة بشبكة الإنترنت كبيئة عمل له، وهي أخطاء لم يشارك فيها المستخدم، ولا يعتبر ذلك عدلاً ولا معقولاً من الناحية القانونية.

واقترح جانب من الفقه تبني نظام تسجيل الكتروني يطلق عليه عقد الوكيل المصادق عليه (CAAP) يتضمن تسجيل اسم الوكيل الذكي والشركة المصنعة له واسم المستخدم ودرجة تقدم تقنية الوكيل، على أن يوضح في هذا السجل الذي يتحمل نتائج أعمال هذا الوكيل، وتمنح الشركة المسؤولة عن التسجيل شهادة إلكترونية لذوي الشأن تتضمن هذه البيانات، في مقابل رسم معين يدفعه الشخص المسؤول عن الوكيل.

ويؤدي عقد الوكيل المصادق عليه إلى فائدتين هما: الأولى أن إدراج الوكيل الذكي ضمن طائفة الشركات يزيد الثقة من جانب المستهلكين، ويعزز من الإفصاح والشفافية المتعلقة بالوكيل الذكي. أما الثانية فإن التسجيل من شأنه أن يؤدي إلى الوقاية من المنازعات التي قد تنشأ عن استخدام الوكيل الذكي في مجال التجارة الإلكترونية.

لذا يذهب هذا الاتجاه من الفقه إلى ضرورة منح الوكيل الذكي الشخصية القانونية، وتسجيل هذه الشخصية في سجل خاص مصادق عليه، بحيث يكون الوكيل الذكي كيانا مستقلا له شخصية قانونية، يكون تنفيذها عن طريق وسائل تقنية تستجيب لحاجات العصر الحالي، وهي الفعالية وسرعة القيام بالأعمال التي قد لا يستطيع الإنسان البشرى القيام بها وحده، أو

2024، ص 1608. ويذهب اتجاه آخر من الفقهاء إلى اسناد شخصية قانونية رقمية إلى الذكاء الاصطناعي بهدف إيجاد حلول لفرضيات المسؤولية المدنية الناجمة عن أفعاله وسعيا إلى ضمان نظام قانوني حمائي له، بوصفه ابتكار مستحدث لا تستطيع القواعد المنظمة للأشياء على إقرارها، انظر: أحمد بلحاج جراد، الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي: استباق مضلل، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، مجلد 11، عدد 42، 2023، ص 228.

قد يستطيع القيام بها ولكن ليس في خلال فترة مناسبة[1].

يتمتع الشخص الاعتباري بالعديد من السمات التي يمكن أن تبنى عليها الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي. هنا ، تكمن المصلحة في تحديد خصائص الأشخاص الاعتباريين ، مما يدل على أن القياس بينهم وبين الذكاء الاصطناعي ممكنا[2].

الذكاء الاصطناعي هو نتيجة إنشاء جماعي، أي أنه كيان يرجع إنشاؤه إلى تعاون مجموعة من الأفراد. هؤلاء هم الأشخاص الذين يشاركون في تصميم الخوارزميات والبرامج وقواعد البيانات. علاوة على ذلك ، في معظم الحالات ، يتم دمج ما يسمى الذكاء الاصطناعي غير المادي في مجموعة مادية ، الأمر الذي يتطلب التعاون بين المهندسين ومصممي الذكاء الاصطناعي بحيث يكون التعايش بين هذه العناصر متوافقا. في نهاية المطاف ، كما هو الحال في الشركات ، يشارك عدد وافر من الناس في إنشاء كيان مصطنع. نفس المنطق صحيح عندما يتعلق الأمر بتشغيله: على الرغم من أن الأمر متروك للمالك لاستخدام IA والتحكم فيه وتوجيهه، إلا أن مصممي الأخير يحتفظون ببعض هذه الامتيازات، لأن الذكاء الاصطناعي يعمل على أساس المعلومات المحددة مسبقا من قبلهم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنتج الحفاظ على تأثيره على الجهاز من خلال تنفيذ تحديثات ما بعد الإصدار. وهكذا، فإن الشخص الاعتباري، مثل الذكاء الاصطناعي، هو كيان يحتاج، من أجل الوجود، بشكل مباشر أو غير مباشر إلى رجل أو جماعة من البشر. **مثل الأشخاص الاعتباريين ، ليس لدى الذكاء الاصطناعي إرادة خاصة به، ولكن تلك هي مجموع إرادات الأشخاص الذين يشكلونه.**

ومن ثم فإن الأهلية القانونية لما يسمى بالشخص الآلي الوظيفي ستقتصر على الأفعال المفيدة لتحقيق هدفه، وفقا للوظائف المسندة إلى الأنظمة الروبوتية الذكية. وبما أن القانون يقسم

---

[1] انظر: د/ أحمد مصطفى الدبوسي، الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر البلوك تشين) - دولتا الكويت والإمارات نموذجا دراسة تحليلية مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، مجلد 8، ملحق، 2020، ص 416، 417، 418.

[2] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp.64.

الأشخاص الاعتباريين إلى أنواع مختلفة وفقا للأغراض المنشودة، سيكون من الممكن توفير العديد من أشخاص الذكاء الاصطناعي وفقا للاحتياجات العملية في مختلف المجالات.

يمكن أن يخضع الذكاء الاصطناعي للتسجيل مثل الكيانات القانونية. ومن ثم فإن هذا التسجيل له أهمية لعدة أسباب: أولا، سيجعل من الممكن تحديد تاريخ لتخصيص الشخص الآلي وجعله قابلا للتنفيذ، ثانيا، سيجعل من الممكن تحديد "موطن" الروبوت ، وهو أمر ضروري لتحديد الاختصاص القضائي المحلي .

أخيرا ، يفترض تسجيل الذكاء الاصطناعي مسبقا إنشاء السجل المدني الروبوتي، القادر على تحديد مديره ، والأشخاص المشاركين في إنشائه والتحكم فيه ، إلخ.

وثمة خصوصية أخرى للشخص الاعتباري، يمكن أن تكون مفيدة لمفهوم "شخص الذكاء الاصطناعي"، وهي إنشاء ذمة مالية مستقلة. وينبغي للمشاركين في إنشاء الذكاء الاصطناعي واستغلاله أن يساهموا في صندوق وحيد يكون ضمانا لتعويض ضحايا الضرر الناجم عن استخدام الذكاء الاصطناعي، "دون الاضطرار إلى تحمل طول مدة الخبرة والإجراءات المتأصلة في مسألة معقدة بشكل خاص. ومن ثم نظرا، لأن الذكاء الاصطناعي ينفذ الأوامر التي قدمها مالكه، ولكن أيضا تلك المحددة مسبقا من قبل مصممه، فمن الصعب تحديد الشخص المسؤول. هنا ، سيكون من الممكن نظريا فرض هذه الذمة المالية. الشخصية القانونية تعمل كمركز للمسؤولية.

نموذج الشخص الاعتباري يقترب من شخصية الذكاء الاصطناعي المحتملة، لأن مثل هذا البناء سيجعل من الممكن تعيين ممثل واحد لكيان قانوني ، يتمتع بالمهارات الكافية للقيام بأعمال قانونية باسم ذلك الكيان ونيابة عنه. كل هذه الأمثلة تثبت أوجه التشابه النظرية بين الذكاء الاصطناعي والشخص الاعتباري. ومع ذلك ، من الضروري إثبات الفائدة العملية لهذا التشبيه.

ثانيا: غياب الفائدة العملية من تشبيه الشخصية الاعتبارية بالذكاء الاصطناعي:

كان إسناد الشخصية الاعتبارية إلى الأشخاص الاعتباريين مشروطا " بصعود المصالح الجماعية والحياة النقابية والجمعياتية، ولكن أيضا، في الآونة الأخيرة، بإعادة اكتشاف الشركة كمصدر

للثروة .

تسعى الشركات إلى تحقيق هدف تشكيل مجموعة من المصالح الجماعية: هيكلها يجعل من الممكن تنظيم العلاقات الداخلية بين المشاركين فيها ، وتجميع إرادتهم في إرادة تنظيمية واحدة من أجل العمل كموضوع واحد للقانون. على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يمكن اعتباره تعبيرا عن الجماعة، إلا أن هذه المقارنة رمزية فقط: الذكاء الاصطناعي ليست " تعبيرا عن مجموعة من المصالح والحقوق والواجبات التي تعمل من أجل هدف مشترك، ومن ثم فإن " الذكاء الاصطناعي هو جماعة بدون هدف مشترك، على عكس الجماعات. العلاقة بين المصممين والمستخدمين هي بالأحرى في مجال قانون المستهلك ، الذي يميل إلى " حماية المستهلك من الأخطار الكامنة في موقفه فيما يتعلق بالمحترف أو قانون الالتزامات. إن اعتبار هؤلاء الأشخاص ذوي الأهداف المختلفة كمساهمين أو مديرين لشركة ما يعني تشويه جوهر العلاقات القائمة بينهم.

والسؤال العملي الآخر هو من سيكون ممثل الذكاء الاصطناعي. هل الشركة التي صممته ، أم بالأحرى الموظفين الذين شاركوا في عملية تصميمه؟ أو ربما تقع هذه المهمة على عاتق مالك الذكاء الاصطناعي؟ إن توزيع هذه المهمة بين هؤلاء الناس من شأنه أن يعقد حياتهم، لأنه سيفرض عليهم التزامات جديدة غير مرغوب فيها. ومن ثم فإن الاعتراف بالشخصية القانونية الذكاء الاصطناعي ليس نهجا مجديا، لأنه سيشمل مديرا للروبوت، وهذا ليس هو الحال، نظرا لاستقلاليته من حيث المبدأ. **علاوة على ذلك ، لا يتطلب الذكاء الاصطناعي قواعد جديدة لتخصيص التزامات الأشخاص الذين يقفون وراءه. في الوقت الحالي ، يحكم القانون بشكل كاف تخصيص الالتزامات المتعلقة ببرمجة واستخدام الذكاء الاصطناعي.**

خاصة وأن الامتثال لقواعد المعالجة الآلية للبيانات الشخصية يخضع لمراقب البيانات. هذا الأخير هو "الشخص الذي يحدد، بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين، أغراض ووسائل المعالجة. تنتمي هذه الجودة ، بداهة ، إلى الشخص الذي صمم الذكاء الاصطناعي والذي قرر المعايير والبيانات. ومن ناحية أخرى، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي وحيازته السلمية هي من صلاحيات صاحبه. بمجرد أن يتخلص مصمم الذكاء الاصطناعي من منتجه ، لم يعد لديه مصلحة في التعامل مع

طرق استخدامه.

وعلاوة على ذلك، فإن توحيد عدد وافر من الناس في مجموعة واحدة في شكل "شخص الذكاء الاصطناعي" لا يمكن أن يحل مشكلة الاعتراف بحق المؤلف في المصنفات التي يتم إنشاؤها آليا، لأن هذا الحق لا يمكن منحه لشخص اعتباري. **كل هذه العوامل تثبت أن إسناد الشخصية القانونية إلى الذكاء الاصطناعي هو خطوة غير مجدية، على الرغم من أهمية القياس بين الآلة والشخص الاعتباري. ومن بين القضايا الرئيسية، يجب أيضا معالجة مسألة المسؤولية القانونية المتعلقة باستخدام أو برمجة الذكاء الاصطناعي. ومع ذلك ، فهذه مشكلة معقدة تتطلب معالجة منفصلة[1].**

[1] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp. 68.

المطلب الثاني

الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي خطوة خطيرة

بصرف النظر أن هذه الفكرة تفتقد للمنفعة العملية ، فإن فكرة "شخصية الذكاء الاصطناعي" هي خيار خطير. أولا لأنه يقوم بتعقيد مسألة المسؤولية القانونية والقضاء على آثارها الإيجابية. (أولا). ثانيا ، سيدعي موضوع القانون الجديد العديد من الحقوق الذاتية، مما يؤدي إلى تقريب الذكاء الاصطناعي من وضع البشر، في حين أن طابعه المجسم يهدف فقط إلى تسهيل مهامه الوظيفية (ثانيا).

أولا: مخاطر المسؤولية القانونية الحالية:

يقع موضوع المسؤولية في صميم المناقشات حول الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي: إحدى حجج البرلمان الأوروبي لصالح إنشاء شخص آلي ، والتي تم التعبير عنها في قراره الشهير بشأن الروبوتات، هي إنشاء نظام ذات مسؤولية محدودة، عن طريق إنشاء صندوق تعويضات يمكن للصانع أو المبرمج أو المالك أو المستخدم المساهمة فيه. ويتوخى هذا الاقتراح المقدم من البرلمان إنشاء هيكل مماثل لهيكل الشخص الاعتباري، حيث يطلب من كل مشارك المساهمة في أصول الشركة، مما يضمن التعويض عن الضرر الناجم عن هذا الأخير. ومع مراعاة أن تحديد الشخص المسؤول يتطلب تقييم سلوك عدد كبير من الأشخاص مثل المستخدم والمالك والمصمم والمنتج الذكاء الاصطناعي، ومن ثم فإن "الشخص الآلي" سيجعل من الممكن توحيدهم تحت كيان واحد. من المقبول أنه كلما كان الروبوت أكثر استقلالية ، قل اعتباره أداة بسيطة يتحكم فيها شخص آخر. في هذا السياق، فإن سبب إنشاء شخصية قانونية للذكاء الاصطناعي سيتمثل نظريا في حل مشكلة المسؤولية، في حالة عدم كفاية القانون الحالي لتكييف التصرف المستقل للآلة الذكية. سيكون شخصا جديدا "سيسعى انشاؤه إلى تحقيق هدف وظيفي بسيط، يتعلق بشكل خاص بأن يكون قادرا على أن يكون مسؤولا عن أفعاله.

ومع ذلك ، فإن مثل هذا النهج القانوني لا يبدو مقبولا بالنسبة لنا لعدة أسباب. أولا، يمكن أن " يعفي أصحاب المسؤولية بسبب وجود مانع قانوني لمسؤوليتهم. والآثار السلبية للضرر الناجم

عن الذكاء الاصطناعي ستكون مسؤولية كيان آخر، في حين أن خطأ مالكها يمكن أن يكون مصدر الحدث الضار. نفس الحجة صالحة بالنسبة للمصممين أو المنتجين. إن منح شخصية قانونية للذكاء الاصطناعي يمكن أن يؤدي إلى إزالة المسؤولية القانونية عن المنتجين والمبرمجين، لأن مسؤولية الذكاء الاصطناعي يمكن أن تمحو مسؤوليتهم. هذا يمكن أن يحفز الشركات المصنعة صراحة على إنتاج روبوتات أكثر استقلالية، ولكنها أكثر خطورة وأقل قابلية للتنبؤ ، بسبب تحديد المسؤولية، على الرغم من أن ذلك قد يسهم في تمويل تعويض الضحايا.

ثانيا، تعارض اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية إنشاء شكل من أشكال الشخصية القانونية للروبوتات أو الذكاء الاصطناعي. وترى أن الآثار التصحيحية الوقائية لقانون المسؤولية المدنية ستفرغ من مضمونها. ونحن نتفق تماما مع هذا الاتجاه. يجب أن يكون الغرض من القانون هو تشجيع الشركات المصنعة على تداول الروبوتات أو البرامج التي تلبي متطلبات السلامة. ومن شأن إنشاء الشخصية الروبوتية أن يخاطر بتحويل المسؤولية القانونية إلى تعويض مالي واحد عن طريق القضاء على أثرها الوقائي: فتكلفة المسؤولية ستنخفض في نهاية المطاف، لأن التعويض عن الأضرار التي لحقت بالضحايا سيتقاسم بين المستخدمين أو المالكين للذكاء الاصطناعي أو غيرهم من الأشخاص المعنيين. وعلاوة على ذلك، فإن تحمل مسؤولية "الشخص الآلي" وحده يمكن أن يكون له أثر عكسي من خلال وضع حد للتحقيقات من أجل معرفة سبب الضرر.

أخيرا ، من أجل حل مشكلة المسؤولية، سيكون من الضروري اللجوء إلى نظام التأمين ، دون المرور بالاعتراف بنوع جديد من الأشخاص، الذين سيتم منحهم أصوله الخاصة. على الرغم من فإن القانون يعرف عدة تقنيات من أجل حل مشاكل المسؤولية المعقدة ، دون اللجوء إلى إنشاء موضوع جديد للقانون. من أجل حل الصعوبات في هذا المجال ، يتضمن القانون العديد من الأدوات في هذا الشأن. ففي المسائل الطبية، على سبيل المثال، ينص القانون الفرنسي على نظام منفصل للأخطار العلاجية، يعتبر "وقوع خطر عرضي متأصل في الفعل الطبي ولا يمكن السيطرة عليه"، في حالة عدم وجود خطأ من جانب الممارس أو عيب في القفازات المستخدمة"

أو "وقوع حدث ضار عقب عمل من أعمال الوقاية"[1].

الضرر من التشخيص أو الرعاية ، لا يسند إلى خطأ من جانب الطبيب أو المؤسسة الصحية. ومن أجل عدم ترك الضحايا دون تعويض، اختار القانون الفرنسي التضامن الوطني. بدلا من التفكير في تجسيد الذكاء الاصطناعي ، يمكن للقانون إنشاء صناديق تعويض مختلفة اعتمادا على المجالات التي يتم فيها استخدام الذكاء الاصطناعي ، من أجل فهم الخطر الناجم عن استقلالية الأخير وعدم القدرة على التنبؤ بتصرفاته.

وتبين مما سبق إمكانية تعقيد المسؤولية بإنشاء الذكاء الاصطناعي كشخص جديد من أشخاص القانون. وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى العواقب السلبية المقدمة، من المرجح أن يتسبب تجسيد الذكاء الاصطناعي أو إضفاء الطابع الإنساني عليه في مخاطر كبيرة أخرى.

ثانيا: مخاطر إضفاء الطابع الإنساني القانوني على الآلة:

واحدة من القضايا الرئيسية هي ما هي الحقوق التي سيتم منحها "للذكاء الاصطناعي كشخص". يختلف عن نطاق الحقوق الفردية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين. فمن ناحية يتمتع الأشخاص الاعتباريون بشخصية قانونية محدودة ، مما يعني أنهم لا يمنحون سوى الحقوق اللازمة لعملهم. وفي هذا الصدد، يتمتع الأشخاص الاعتباريون بحقوق محدودة ويوسع الدستور الحقوق والحريات الأساسية للإنسان والمواطن لتشمل الأشخاص الاعتباريين بقدر انطباقها جوهريا عليهم. ونتيجة لذلك ، يتم حرمانهم كثير من حقوق الأشخاص الطبيعيين. ومع ذلك، على الرغم من أن الأشخاص الاعتباريين يعتبرون إبداعات اصطناعية، فقد منحوا بالفعل حقوقا كانت تشكل في السابق حكرا على الأشخاص الطبيعيين. اليوم ، يتم الاعتراف بما يسمى بالحقوق خارج نطاق الذمة المالية للأشخاص الاعتباريين، والتي كانت تمنح في السابق فقط للأشخاص الطبيعيين[2]:

وتشمل الأضرار التي تلحق بالأشخاص الاعتباريين مثل الاعتداء على السمعة،

---

[1] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp. 69.

[2] رمضان أبو السعود، مرجع سابق، ص 225 وما بعدها.

والشرف، واسم الشركة، واحترام الحياة الخاصة، وحرمة المراسلات. وبالإضافة إلى ذلك، أن للشخص الاعتباري الحق في احترام منزله، فضلا عن حرية الدين[1].

وقد حاول القانون التمييز بين أسباب إسناد هذه الحقوق إلى هذين الشخصين القانونيين. خاصة وفقا للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ، " هناك فرق بين مصالح السمعة التجارية للشركة وسمعة الفرد فيما يتعلق بوضعه الاجتماعي. وفي حين أن هذا الأخير قد يكون له تداعيات على كرامة الشخص، فإن مسألة السمعة التجارية تخلو من هذا البعد الأخلاقي. يرتكز إسناد هذا الحق الشخصي على أسباب مختلفة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين. وفي حين أن مصدر هذه الحقوق بالنسبة للأولى يكمن في كرامتهم، فإن هذا الاعتراف بالنسبة للأشخاص الاعتباريين يهدف إلى تمكينهم من تحقيق أنشطتهم وأهدافهم. إذا اتبعنا هذا التطور في إسناد السمات الذاتية المتأصلة في الأشخاص الطبيعيين إلى الأشخاص الاعتباريين، فإننا نقدر أن الذكاء الاصطناعي، كونه كيانا أكثر واقعية مقارنة بالشخص الاعتباري، نظرا لطبيعته المستقلة وغير المتوقعة، سيستفيد على الأقل من مجموعة واسعة من الحقوق الذاتية.

ومع ذلك، إذا ناقشنا تجسيد الذكاء الاصطناعي، يجب ألا ننسى مذهب التشبيه الموجود حوله. في الواقع، فإن تشابهها مع البشر له غرض رئيسي من ضمان إدخال منتجات معقدة في حاشية أو بطانة بشرية: من المرجح أن يثق البشر بالذكاء الاصطناعي ويتعاونون معه بفضل مظهرهم البشري. ومع ذلك ، فإن الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يخاطر بجعل الاتجاه نحو "الشخصية التكنولوجية" أكثر إفراطا، لأن الاستقلالية والطبيعة المجسمة للذكاء الاصطناعي يمكن أن تكون أصل توسيع حقوقها[2].

هذه الشخصية المجسمة (المشبهة بالإنسان) تدفعنا إلى رفض الحدود بين الفائدة الوظيفية للذكاء الاصطناعي والاتجاهات المكثفة لإضفاء الطابع الإنساني عليها. الروبوت يختلف عن الآلات البسيطة، وبالتالي نحن نميل إلى تصنيفه كامتداد للجنس البشري. أصبح خطر الاعتراف

---

[1] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp. 70 ; 71.

[2] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp. 71, 72.

بشخصية الذكاء الاصطناعي في هذا السياق واضحا: الذكاء الاصطناعي الشخصية ستطالب بجميع الحقوق المنسوبة حاليا إلى الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين. منذ اللحظة التي تعتبر فيها الروبوتات أشخاصا، "سيكون من المغري الاعتماد على مخزون حقوق الإنسان لصالح أولئك الذين سيجعلهم تجسيدهم يعتبرون" كائنات آلية. وأخطر ما في الأمر في التمييز بين الحقوق اللازمة لعمل كيان ذكي وتلك التي لا تنبع من الاحتياجات العملية. هل سيؤدي الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي إلى بدء المناقشات حول حق الآلة في الوجود؟ هل سنفكر في قبول الضرر المعنوي الذي لحق بالروبوت؟ وفي هذا السياق، أعرب الفقه الفرنسي بالفعل عن قلقه، لأنه من خلال التجسيم ، يطالب "المعجبون بالروبوتات "بالحقوق لصالح الروبوتات. يصبح القلق أكثر أهمية، لأنه وفقا للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن مبدأ عدم التمييز " يحمي من التمييز ضد الأشخاص - الطبيعيين أو الاعتباريين - الموضوعين في أوضاع مماثلة. هل ينطبق هذا المنطق على الروبوتات ويقربها من الأشخاص الطبيعيين؟ وربما تكون " الفئة القانونية للأشخاص هي الضحية الأولى. إحدى الحقائق التي لا يمكن إنكارها هي أن " القانون يصنعه الإنسان للإنسان، والشخصية الاعتبارية يصنعها الإنسان أيضا من أجل الإنسان. ومع ذلك ، في الوقت الحالي ، فإن إعطاء الذكاء الاصطناعي مثل هذا الوضع من شأنه أن يؤذي البشر[1].

يعتبر بعض فقهاء القانون أن الروبوتات الحالية ليست ذكية، ما يؤدي لاستحالة منحها الشخصية القانونية، فتقنيات الذكاء الاصطناعي لم تتطور لدرجة الوصول الى برمجة تطابق الانسان، وعليه فالوضع الحالي للتشريعات عاجز عن تقبل فكرة الاعتراف للروبوت بالشخصية القانونية. ويذهب البعض الآخر إلى أن اضفاء الشخصية القانونية للربوتات لا يخلو من المخاطر فمن شأن هذا التطور القانوني ظهور مجتمع آخر غير المجتمع الانساني فيكون لهذه الروبوتات حقوق

[1] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp.73.

وعليها التزامات وقد ينصرف مجتمعنا عن سلطة القانون الانساني ويرفض تنفيذ قوانينة اضافة إلى مشكلة التحول الاقتصادي الذي سيحصل في حال استأثرت الروبوتات الذكية على فرص عمل وتركت الانسان دون عمل[1].

ويذهب بعض الفقهاء إلى انتفاء الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي استنادا إلى عدة أسباب:

أولا: نسبية الذكاء الاصطناعي تحول دون اسناده الشخصية القانونية، لوجود ثلاث مراحل متعاقبة للذكاء الاصطناعي، الأولى: الذكاء الاصطناعي الضعيف أو المحدود، الثانية: الكاء الاصطناعي المتوسط، الثالثة: الذكاء الاصطناعي الفائق[2].

ثانيا: طبيعة استقلالية الذكاء الاصطناعي تحول دون اسناد الشخصية القانونية إليه، لأن الذكاء الاصطناعي يتميز بصبغة مجردة وموضوعية ما يجعله - حقيقة - ذكاء مصطنعا ومحدودًا لا يرتقي إلى مرحلة الذكاء الفطري للذات البشرية، والذي غالبا ما يتميز بالحكمة في مواجهة الظروف المحيطة به في أثناء اتخاذ القرار، وهو أساس علمي يحول دون إسناد الشخصية القانونية إليه، خاصة أن الذكاء - في حد ذاته - لا يُعد معيارا ناجحا للتفرقة بين الشخص والشيء.

يصنف الذكاء الذي يكتسبه الذكاء الاصطناعي بأنه ذكاء تراكمي أساسه المنطق الرياضي، ويعتمد على مخزون معرفي يستمده من قواعد البيانات المخزنة في ذاكرته فيقوم بمحاكاة التفكير البشري عن طريق استعمال شبكات عصبية اصطناعية ما زالت في بداياتها للتفاعل مع محيطه، وتنفيذ الأدوار المطلوبة منه بقدر معين من الاستقلالية[3].

ثالثا: الشخصية القانونية أداة غير مجدية لحماية الذكاء الاصطناعي، ولوجود عدة عوائق أمام

---

[1] انظر: أميرة عبد الحسين جاسم، الشخصية القانونية للروبوتات الذكية، مجلة الدراسات المستدامة، مجلد 5، عدد 4، 2023، ص 776. ويذهب هذا الفقيه إلى أن الروبوتات في وقتنا الحالي لها ذكاء محدود ولا يصل إلى مستوى الذكاء الإنساني فلا تملك الاستقلالية التامة إلى اليوم، نفس المرجع، ص 810.

[2] انظر تفصيلا في ذلك: انظر: أحمد بلحاج جراد، مرجع سابق، ص 241 وما بعدها.

[3] نفس المرجع، ص 246 وما بعدها. وانظر أيضا في رفض منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي: أحمد على حسن عثمان، انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 76، 2021، ص 1559 وما بعدها.

الحماية القانونية للذكاء الاصطناعي بوصفه شخصا قانونيا، لأنه إذا افترضنا - جدلا – أنه يجب إسناد الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي. فإن خصائصه المميزة سوف تؤثر - بلا شك - على أهلية وجوبه، فلا تسند إليه من الحقوق إلا ما لا يتنافى معها، ومن ناحية أخرى فإن إسناد الذكاء الاصطناعي حقوقاً، مهما كان نطاقها، يعتبر توجها مخالفًا لما يسير عليه المشرع في تنظيمه للظواهر المستحدثة التي تنطوي - في حد ذاتها - على مخاطر غير مألوفة، ويؤدي إلى إثارة مسائل قانونية غاية في الغرابة، تجعل سعي الباحث إلى إيجاد ما يلزمها من حلول منطقية وناجحة سرابا[1].

ويذهب البعض الآخر إلى رفض منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي استنادا إلى عدم التمركز الجغرافي للذكاء الاصطناعي الذي أدى إلى عدم السيطرة أو الرقابة عليه، وهي خاصية يعبر عنها بعدم الإحاطة مكانيا"، إضافة إلى صعوبة حصر أفعاله وعدم إمكانية التنبؤ بها أو بآثارها الضارة، ويعود السبب في ذلك إلى أن برمجة الذكاء الاصطناعي تعني تزويده بالعديد من الإجراءات التي يمكنه القيام بها[2].

وفي ذات السياق فإن بعض الفقهاء خاصة على المستوي الأوروبي والأمريكي أكدوا على عدم قبولهم فكرة الاعتراف للروبوت الذكي بالشخصية القانونية[3]، لكون هذه الفكرة تجانب الصواب للعديد من الاعتبارات، فالجمعية الأوروبية الداعمة لمشروع الروبوتيك لم تؤيد فكرة الاعتراف بها ككيانات قانونيه لها مركز قانوني شبيه بالشخص الطبيعي. كما وجه 156 خبير في القانون والذكاء الاصطناعي من 14 دولة أوروبية مذكرة اعتراض شديدة اللهجة لوقف النقاش داخل

---

[1] انظر: أحمد بلحاج جراد، مرجع سابق، ص 252 وما بعدها.

[2] انظر: مصطفى سماعيلي، المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة الشؤون القانونية والقضائية، العدد 15، 2023، ص 156.

[3] ويعزو هذا الاتجاه رفضه منح الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي إلى عدة أسباب: منها، انتفاء الضرورة القانونية لمنح الشخصية القانونية لتلك الكيانات، انعدام فائدة إضفاء الشخصة القانونية دون وجود ذمة مالية مستقلة، انظر في ذلك تفصيلا: حسن عبد الله الكلابي، مرجع سابق، ص 441 وما بعدها.

البرلمان الأوروبي بخصوص اكتساب الروبوت الذكي شخصية قانونية، لأن هذا يستدعي بالضرورة تمتعها بباقي الحقوق كالحق في الزواج والتملك واعتبروا ذلك مجرد محاولة من المصنعين للتنصل من مسؤوليتهم اتجاه منتجاتهم[1].

وهذا نفس الاتجاه الذي أخذ به كل من الفقيه الفرنسي G. Loiseau والفقيه . Bourgeois حيث اعترفا بخطورة هذه الخطوة التي قد تؤدي بنا الى العديد من الانحرافات الخطيرة التي قد تحدث إذا ما اتخذت، أولها: أن من شأن هذا الاعتراف أن يؤدي الى عدم مسؤولية منتجي ومستعملي الأجهزة الذكية بالإضافة إلى عدم حرصهم على استعمال وتصنيع روبوتات ذكية آمنة لا تشكل خطرا على مستخدميها فالمسؤولية في هذه الحالة تقع على عاتق هذه الكائنات الذكية .هذا بالإضافة إلى أن النفع الاجتماعي لا يستدعي منح هذه الكائنات مراكز قانونية غير عادية، وإلا سنجد أنفسنا في مواجهة مع شخصيات قانونية غير حقيقية[2].

وفي ذات السياق فإن منح الشخصية القانونية للروبوت الذكي قد يثير إشكالية لمن تمنح الشخصية القانونية هل للذكاء الاصطناعي أو الهيكل الذي جسد فيه هذا الذكاء - أي جسم الروبوت ؟

الواقع أنه في حالة الشخصية القانونية الطبيعية تمنح بالضرورة للحامل المادي للشخص الطبيعي أي الجسد الحي بغض النظر عن مفهوم الذكاء والوعي في إطار ما يعرف بأهلية الوجوب التي يتمتع بها الانسان الحي، أما في حالة الروبوت الذكي ولعدم الاعتراف القانوني بالشخصية القانونية لحامله ولكون هذا الحامل لا علاقة له بالمفهوم الانساني، فإنه من الممكن أن يأخذ شكل الانسان أو شكل حيوان أضف الى ذلك أن الروبوت الذكي لا يتمتع باستقلالية تامة، لأنه دائما ما يحتاج لتدخل الانسان في حالة حدوث أي مشكلة تقنية[3].

---

[1] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp. 74.

[2] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp. 74, 75.

[3] سهام دربال، مرجع سابق، ص 456، 457.

الفصل الثاني

استحالة إنشاء فئة قانونية جديدة للذكاء الاصطناعي

وحقيقة أنه من المستحيل منح الشخصية القانونية الذكاء الاصطناعي على أساس الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين لا تضع حدا للمناقشات حول إنشاء وضع قانوني جديد الذكاء الاصطناعي[1]. تثير الخصائص الواضحة للحيوانات مناقشات حول إنشاء فئة قانونية ثالثة بين الناس والأشياء. ومع ذلك، على الرغم من الطبيعة المجسمة في بعض الأحيان للذكاء الاصطناعي ، فإن ذكائها الاصطناعي لا يتوافق مع الحيوانات. ومن ناحية أخرى، فإن المخاطر الناجمة عن الذكاء الاصطناعي تثبت أنه من المحتمل أن يسبب ضررا للناس. لهذا السبب ، يجب تنظيمها بشكل صارم ويجب تصنيفها على أنه من الأشياء (المبحث الأول).

ومع ذلك، فإن مسألة إنشاء وضع قانوني جديد الذكاء الاصطناعي لا تقتصر على هذا. بالإضافة إلى عمل الذكاء الاصطناعي ككيان في حد ذاته، يمكنه أداء وظيفة الطرف الاصطناعي، سواء تم دمجه في جسم الإنسان أم لا. في هذا الصدد ، وبما أن " الملحق يتبع الأصل" ، يمكن أن يصبح الروبوت الذكي جزءا مكونا من الشخص، وبالتالي يستفيد من الحماية القانونية الخاصة. ومع ذلك ، عندما يشكل كيان اصطناعي تهجينا مع الشخص الطبيعي، فإنه يستفيد من الحماية المقدمة لجسم الإنسان ويخضع للقواعد القانونية الموجودة بالفعل، مما يدل على أن الذكاء الاصطناعي لا يتطلب إنشاء فئة قانونية جديدة (المبحث الثاني).

---

[1] انظر التوجه نحو تنظيم قانوني خاص بالذكاء الاصطناعي: فريدة بن عثمان، الذكاء الاصطناعي: مقاربة قانونية، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قاصدي مرباح ورقلة، مجلد 12، العدد 2، 2020، ص 162.

المبحث الأول

الإنشاء المستحيل لفئة قانونية جديدة للذكاء الاصطناعي على أساس حيواني

في القانون الفرنسي، ينتمي الحيوان إلى فئة الأشياء. طوال تاريخ القانون، تطورت مكانته. بفضل خصائصه الجوهرية، يتساءل البعض عن الحاجة إلى إنشاء فئة جديدة من القوانين المتعلقة بالحيوانات. ويمكن أن يكون هذا النهج مصدر إلهام للوضع الجديد للذكاء الاصطناعي، حيث يمتلك كلاهما قدرات فكرية. ومع ذلك، مهما كان مستوى ذكاء الروبوت، فإن بعده الاصطناعي يخفضه بالضرورة إلى مرتبة الأشياء (المطلب الأول). وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه أثناء التفاعلات مع الغير، ينظر الذكاء الاصطناعي إلى الشخص على أنه بيانات يجب معالجتها. المشكلة هي أن هذا العلاج يمكن أن يؤدي إلى العديد من المخاطر، مما يجعل الذكاء الاصطناعي أقرب إلى الحيوانات الخطرة. في هذا السياق ، لم يعد الذكاء الاصطناعي كيانا عاطفيا بشكل مصطنع" بل أصبح شيئا خطيرا ويجب تحييد مخاطره بموجب القانون (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الوضع الخاص للحيوانات: مصدر إلهام لا يتوافق مع فئة قانونية جديدة للذكاء الاصطناعي

هو فئة في المنتصف بين الأشياء والأشخاص. الخصائص الجوهرية لهذا الكيان هي أصل النقاش حول تكييفه القانوني(أولا). إن الحجج الداعية إلى إنشاء فئة قانونية جديدة مشروطة بطبيعتها الحساسة. لكن بغض النظر عن مستوى ذكاء الذكاء الاصطناعي، فإن الذكاء والحساسية ليسا مفهومين متماثلين (ثانيا).

أولا: تطور وضع الحيوان: أساس محتمل لإنشاء فئة قانونية جديدة للذكاء الاصطناعي

في السابق كانت الحيوانات مجرد أشياء عادية. اعتبرت المادة 528 من القانون المدني الفرنسي أن الحيوان منقول بطبيعته[1]. لذلك لم يكن هناك فرق بين الحيوانات والأشياء الأخرى. انعكس هذا المفهوم للحيوان في فلسفة ديكارت ، وبشكل أكثر تحديدا ، في عمله الخطاب حول الطريقة le discours de la methode. في هذا العمل، يقدم هذا الفيلسوف فصلا صارما بين الإنسان والحيوان، بقوله أن الأخير هو "كائن غير حي، آلة متجددة إلى الأبد في خدمة الاحتياجات البشرية". لهذا السبب ، لا يستحق أي حماية قانونية خاصة.

ومع ذلك، فقد تغير مفهوم الطبيعة القانونية للحيوان تدريجيا. في وقت مبكر من منتصف القرن التاسع عشر، أطلقت فرنسا اعتماد قواعد قانونية تهدف إلى حماية الحيوانات من سوء المعاملة. ومن ثم لم يعد آل، بل كيانا يجب حمايته. تم اتخاذ خطوة ثورية نحو حمايته باعتماد القانون رقم 76-629 المؤرخ 10 يوليو 1976 بشأن حماية الطبيعة، والذي تصف المادة 9 منه بأنه "كائن حي وواع يجب أن يضعه المالك في ظروف تتوافق مع الضرورات البيولوجية لنوعه". حاليا ، تعرفه المادة 515-14 من القانون المدني الفرنسي بأنها "كائنات حية تتمتع بالوعي".

أدى تعديل القواعد المتعلقة بالحيوانات إلى تكييف القواعد القانونية التي تهدف إلى حمايتها. على

---

[1] انظر: محمد جبريل إبراهيم حسن، فكرة الشخصية القانونية للروبوت كأحد آليات انعقاد المسؤولية الجنائية: دراسة تحليلية استشرافية، مجلة الفقه والقانون، العدد 137، 2024، ص 9.

الرغم من أن الحيوان يعتبر شيء محمي، إلا أن المناقشات حول تكييفها القانوني أدت إلى تعدد المواقف. يقترح البعض وصفها بأنها " سلع حية تتمتع بحساسية، ويمكن حمايته كموضوع للحقوق والالتزامات. ومع ذلك ، هناك أيضا اتجاه نحو تجسيم الحيوان. وفي حين يعتبره البعض " شخصا محتملا للقانون، يقترح آخرون الاعتراف له بالشخصية القانونية. وهذا النهج ليس جديدا: ففي 15 تشرين الأول/أكتوبر 1978، اعتمدت اليونسكو الإعلان العالمي لحقوق الحيوان، الذي يشدد على ضرورة الاعتراف بالشخصية القانونية للحيوانات. وقد نظر الفقهاء القانونيون الفرنسيون أيضا في هذا الاحتمال.

ويذهب آخرون إلى أنه ليس شخصا ولا شيئا. ومن ثم يعد كيانا وسطا بين الأشياء والناس. إن الوضع المحدد للحيوانات ، الذي يفترض مسبقا أوجه التشابه مع الأشياء ولكن أيضا مع الأشخاص، يثير النقاش والبحث حول بناء نوع ثالث من الفئة القانونية للذكاء الاصطناعي، عن طريق القياس مع النوع المقترح للحيوانات. الخطوة التالية هي تحليل أهمية هذا الاقتراح[1].

اعتبار الروبوت في حكم الحيوان

ذهب البعض إلى تشبيه أنظمة الذكاء الاصطناعي وبالتحديد المركبات الذكية ذاتية القيادة بالخيول والأحصنة لأنهما يشتركان في خاصية التفاعل مع محيطهما الخارجي، وهذا ما قد يعرضهما لسوء تقدير الظروف المحيطة بهما وإجراء مناورات خطيرة، بغض النظر عن إرادة السائق أو المشغل البشري . لا سيما أن هناك عدداً من التشريعات الغربية قد دفعتها الحاجة القانونية، من بينها القانون الفرنسي لعام ٢٠١٥، إلى منح الحيوان بعضاً من صفات الشخصية القانونية، ومن ثم إخراجه من حيز الأشياء الذي طالما كان مدرجاً ضمنها وتعريفه على أنه: «كائن حي يمتلك سمة الإحساس».

ويرى جانب من الفقه أنه يمكن إضفاء أطر قانونية محدودة إلى الشخصية القانونية

[1] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp.78.

للحيوان تختلف عن تلك الممنوحة للشخص الطبيعي والمعنوي، وذلك ليس لجميع الحيوانات وإنما لتلك التي تستجيب للأوامر البشرية بعد تدريبها كبيان: الحالة المدنية، السن، ومكان الولادة خاصة أن بعض الحيوانات تتمتع بحقوق مماثلة للبشر مثل الاسم والجنسية ... الخ. كما يتمتع بعضها الآخر أيضاً بقدرات مذهلة على اكتشاف المتفجرات أو المخدرات وتعرف المجرمين.

ويذهب البعض إلى أنه منذ الوقت الذي امتلكت فيه الجمعيات القدرة على تمثيل الحيوانات في القضاء صار الحيوان موضوعاً للقانون. والأمر نفسه ينطبق على الذكاء الاصطناعي فقد ظهر في الآونة الأخيرة العديد من الجمعيات الأهلية لدعم الذكاء الاصطناعي سواء على المستوى المحلي أو الدولي تحت مسمى جمعيات الذكاء الاصطناعي.

ونظرا للتشابه بين الروبوتات والحيوانات فقد ينادي البعض باعتبار الروبوتات في حكم الحيوانات بإعطائها منزلة قانونية أقل من البشر على أساس أن كليهما يقعان تحت حراسة الإنسان الذي بإمكانه السيطرة على تصرفاتهما. ومن ثم قد يتطلب هذا الأمر تعديل التشريعات التي تعتبر الحيوانات أشياء وتدرجها مع الجمادات، لا سيما مع تطور قدرات الحيوانات التي تعتبر في نهاية المطاف كائنات حية وليس من المقبول مساواتها بالأشياء غير الحية[1].

الروبوت كائن ذو طبيعة خاصة:

ذهب جانب من الفقه إلى إنكار وصف الروبوت على أنه إنسان أو حيوان واعتباره فئة قانونية جديدة متأثرين فى هذا بالقرار الأوروبي الصادر بشأن القانون المدني الخاص بالروبوتات لعام ٢٠١٧ الذي نقل الروبوت من مرحلة الشيء محل الحراسة إلى الكائن الذي ينوب الإنسان عنه في تحمل المسؤولية بقوة القانون دون افتراض الخطأ. ويقترح أصحاب هذا الاتجاه ضرورة النص على قيام رابطة قانونية بين الروبوت ومشغله وذلك

[1] انظر: وفاء يعقوب جناحي، مرجع سابق، ص 432 وما بعدها.

بمجرد تشغيل الروبوت؛ لأنه من الصعوبة فصل خطأ الروبوت عن خطأ مشغله إذ إن قدرة الروبوتات على التعلم والتسيير الذاتي مرتبطة بالمشغل لها، وأنه بدلا من الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت، وجب تعيين شخص ضامن له أو يتعاقد نيابة عنه للتأمين عنه وعن أفعاله بحيث يتحمل جميع التبعات المالية المترتبة على أعماله.

وفي هذا الشأن، نجد أن المشرع الإنجليزي تبنى عند إصداره قانون المركبات الآلية والكهربائية عام ٢٠١٨ فكرة التأمين الذي بموجبه يكون المؤمن مسؤولاً عن الضرر الناتج من مركبة آلية مؤمن عليها وقت وقوع الحادث دون الاعتداد بمسؤولية المشغل أو السائق أو الشركة المصنعة. فقد أنشأ هذا القانون شكلاً من أشكال التأمين ولكنه غير إلزامي ضد الأخطاء الناتجة من السيارات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي.

ولكن قد ينتقد البعض مسلك المشرع الأوروبي باعتماده نظرية النيابة الإلكترونية عن الروبوتات دون الاعتراف لها بالشخصية القانونية؛ لأن النائب ينوب بحكم القانون عن شخص آخر متمتع بالشخصية القانونية، ولكنه قد يكون إما ناقص الأهلية أو عديمها، والجدير ذكره هنا هو أن المشرع الأوروبي وعد بمنح الروبوتات مكانة قانونية خاصة في المستقبل مع تطور أدائها.

خلاصة القول: إن معظم الفقهاء اتفقوا على ضرورة وجود شخص يتحمل المسؤولية الناتجة عن الأخطاء أياً كانت الصفة التي يمكن أن يوصف بها الروبوت[1].

ثانيا: وضع الحيوان: أساس مستحيل لإنشاء فئة قانونية جديدة للذكاء الاصطناعي

السمة الأساسية التي تميز الحيوان عن الأشياء الأخرى هي حساسيته. يعتبرها البعض " فكرة غامضة. ومن ناحية أخرى، تعرف بأنها " القدرة على الاستجابة للإشارات الخارجية ". في هذا الاتجاه، القانون الفرنسي أكثر دقة. أن تكون حساسا يمكن أن يعني " أن تكون قادرا على الشعور بالألم ". تعتبر الحساسية " القدرة على تجربة الانطباعات الجسدية، أي القدرة على التفاعل مع

[1] انظر: وفاء يعقوب جناحي، مرجع سابق، ص 434، 435.

البرد أو الحرارة أو الرطوبة أو بشكل عام. هذا يفترض أن الكيان قادر على تجربة التصورات والأحاسيس. إنها الحساسية ، التي تحدد الحماية الخاصة للحيوان المنصوص عليها في القانون الجنائي.

إذن، هل الحساسية امتياز متأصل فقط في الكائنات الحية؟ هل يمكن أن يسند إلى الإبداعات الاصطناعية؟ يعترف البعض بأن العلاقات العاطفية يمكن أن توجد بين الذكاء الاصطناعي والبشر. اليوم ، يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في المواقف العاطفية: لا يتعلق الأمر فقط باتخاذ قرار ذكي بطريقة مستقلة، ولكن أيضا حول محاولة فهم النوايا والعواطف البشرية. على سبيل المثال، "روبوتات المحادثة" المستخدمة في خدمات المبيعات قادرة على " اكتشاف غضب العميل وتكييف استجاباته، أو منصة التعلم الإلكتروني التي تتكيف مع قدرات انتباه المستخدم. في حين أن هذه التطبيقات للذكاء الاصطناعي غير معقدة، فإن العالم يشهد أيضا روبوتات أكثر ذكاء عاطفيا. على سبيل المثال ، يمكن لروبوتات الرعاية الصحية التقاط وتحليل مشاعر المرضى من أجل اتخاذ قرارات بشأن رعايتهم. وبفضل مظهرها واستقلاليتها تدخل الروبوتات مجال الشعور الإنساني. علاوة على ذلك ، يتم بالفعل التعبير عن اتجاهات تجسيم الروبوت في تنظيم جنازات للكلاب الآلية[1].

مهما كان ذكاء الذكاء الاصطناعي، نعتقد أن الحساسية يجب أن ينظر إليها فقط على أنها سمة من سمات الكائنات الحية: كونه مخلوقا اصطناعيا، فإن ذلك يعني أن الروبوت يفتقد أي حساسية. على الرغم من أن البعض يجد أن الروبوتات الذكية المستقلة أو " روبوتات الدردشة " هي "كيانات اجتماعية" قادرة على التفاعل مع مشاعر الآخرين، إلا أنها لا تشعر بالمشاعر: بفضل البرمجة يمكن للروبوتات الاجتماعية تطوير مشاعر اصطناعية. ومع ذلك ، فإن هذه الأخيرة ليست سوى ردود الفعل المحددة مسبقا جزئيا أو كليا من قبل المبرمجين.

بالإضافة إلى تجربة المشاعر والمعاناة، من المرجح أن يتلقى الحيوان عاطفة البشر. وقد سبق

[1] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp. 78, 80.

لمحكمة النقض الفرنسية أن لاحظت أنه "بغض النظر عن الضرر المادي الذي تسببه، فإن موت الحيوان قد يكون سببا في ضرر شخصي وعاطفي لمالكه قد يؤدي إلى تعويض. في قضية أخرى، وجد القضاة الفرنسيون أنه نظرا لأن هو كائن حي وفريد ولا يمكن الاستغناء عنه وأليف يهدف إلى تلقي عاطفة سيده، دون أي مهنة اقتصادية"، فلا يمكن استبداله بالمعنى المقصود في المادة L. 211-9 من قانون المستهلك. ومن ناحية أخرى، هل من الممكن الاعتراف برباط المودة بين الذكاء الاصطناعي وصاحبه؟ الجواب سلبي بسبب الطبيعة الميكانيكية أو الاصطناعية للروبوت ، بغض النظر عن الصلة بينه وبين "سيده". الذكاء الاصطناعي هو منتج ، هو شيئ نوعي، يمكن استبداله بمنتج من نفس النوع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الروبوت يمكن أن يخلق وهما بشعور بالمودة إلى الحد الذي تتم برمجته للقيام بذلك[1].

وإذا كان من السابق لأوانه في الوقت الحالي الحديث عن الذكاء الاصطناعي العاطفي حقا، فإن تطور ما يسمى ب "الذكاء الاصطناعي القوي" قد يدفع إلى مراجعة المواقف القائمة. وفي هذه الحالة، سيكون من الضروري دراسة إمكانية إنشاء فئة قانونية جديدة. ومع ذلك، فإن القانون لديه قواعد قانونية أخرى من أجل حماية المصالح الهامة، على سبيل المثال بهدف حماية الأنواع الحيوانية خاصة، يعاقب القانون الجنائي على الاعتداءات المتعمدة على حياة الحيوان، والهجمات غير الطوعية على حياة الحيوان أو سلامته، وإساءة معاملة الحيوان، وما إلى ذلك. وأيضا يسمح قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي للجمعيات التي تهدف إلى حماية الحيوان بالتدخل كطرف مدني في الجرائم المرتكبة ضد الحيوان وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون. في هذه الحالة، هذه هي الإجراءات التي بدأت من أجل المصلحة العامة، بهدف حماية الحيوان وليس في المصلحة الفردية للحيوان[2].

ولا يستبعد أن يكون لدينا مفهوما مستقبليا سيجعل من الممكن تصور " حماية الروبوتات من الأعمال البشرية الضارة. خاصة فيما يتعلق بالروابط التي أنشأها البشر مع روبوتاتهم الاجتماعية

---

[1] Simon SIMONYAN, op ; cite ; p.80.

[2] Simon SIMONYAN, op ; cite ; p. 81.

وردود الأفعال التي يمكن أن تثيرها سوء معاملة الروبوتات من جانب الانسان، ويبرر إنشاء شكل من أشكال الحماية القانونية للروبوت نفسه. ومع ذلك، فإن حمايتها ستضمنها آلية أخرى غير الشخصية القانونية، كما هو الحال بالنسبة للهجمات ضد الحيوانات.

في الوقت الحالي ، ليست هناك حاجة لإنشاء حماية قانونية للحيوانات بنفس الطريقة. ومع ذلك ، يمكن معاقبة الاعتداء على الذكاء الاصطناعي لحماية مصالح الغير. يعاقب قانون العقوبات الفرنسي على الهجمات على أنظمة معالجة البيانات الآلية، وهي الأنظمة التي تعمل الذكاء الاصطناعي من خلالها. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه ليس الذكاء الاصطناعي أو نظام الكمبيوتر المحمي ، ولكن بيانات الغير في نظام الكمبيوتر، وكذلك حقوقه.

رفضت محكمة الاستئناف في باريس فكرة إزالة الحيوانات من فئة الأشياء، مشيرة إلى أنه ليس من الضروري " تنظيم في حالة الكلب، حقوق الزيارة والسكن، في حالة، التي تتصورها التشريعات المتعلقة بالأطفال " و " أن مالك الحيوان يجوز له التصرف فيه بحرية. بالإضافة إلى ذلك ، وصفت محكمة النقض الفرنسية الحيوان الأليف بأنه ملكية غير مقسمة (مال غير قابل للتجزئة) ، معتبرة أن التكاليف البيطرية للقطط تشكل نفقات للحفاظ على مال غير مقسم. وتبين هذه الحالات أن طبيعة الحيوان الحساسة لها حدود: على الرغم من أنه كائن حي، يتم تطبيق القواعد المتعلقة بالملكية عليه. ستكون هذه الحدود بالطبع قابلة للتطبيق ضد الروبوتات الأكثر ذكاء[1].

[1] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp.82.

المطلب الثاني

مخاطر الذكاء الاصطناعي: تشبيه بالحيوانات كأشياء خطرة

يظهر الواقع العملي والدراسات حول الذكاء الاصطناعي أن المخاطر الناشئة عن الذكاء الاصطناعي هي التي تحدد طابعه الخاص من خلال إخضاعه لفئة الأشياء. في هذا السياق ، فإن هناك تشابه بين الذكاء الاصطناعي والحيوانات الخطرة (أولا). لمنع المخاطر من أنواع مختلفة، من الواضح أن القانون الفرنسي اختار الحد من دور الذكاء الاصطناعي، من خلال اشتراط التدخل البشري أثناء عملية اتخاذ القرار من جانب الذكاء الاصطناعي. بينما بدأ القانون الفرنسي يحكم عملية صنع القرار من قبل الذكاء الاصطناعي (ثانيا).

أولا: الذكاء الاصطناعي: مصدر الأخطار الجسيمة

الذكاء الاصطناعي لا ينتمي إلى فئة وسط بين الأشياء والأشخاص، ولكن إلى فئة الأشياء التي تعمل بشكل مستقل[1]. إن استخدام الذكاء الاصطناعي في السياق العاطفي ليس سوى مظهر واحد معين لمعالجة المعلومات بواسطة الآلة. ومع ذلك ، فإن خصائصه ، التي تجذب انتباه العالم اليوم ، هي نتائج استخدام الخوارزميات. الطريقة التي تعمل بها الآلة الذكية لم يتوقعها البشر بشكل كامل. أثار مقال نشرته صحيفة "لوموند" الفرنسية مخصصا لحادث مروري نقاشا ليس فقط حول مسألة المسؤولية الإنسانية عن الأضرار التي تسببها السيارة ذاتية القيادة، ولكن أيضا حول الطبيعة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي. وبشكل أكثر تحديدا ، أعاد فتح مشكلة الترام الشهيرة في عام 1967. باختصار، الوضع على النحو التالي: خبير ترام يعمل على جسر ويلاحظ ترام يتجه نحو خمسة أشخاص لأنه لم يعد من الممكن التحكم فيه من قبل السائق: هل يجب إنقاذ السائق أم

[1] ويذهب البعض إلى ضرورة الإبقاء على ادخال الروبوتات في فئة الأشياء في القانون، وخاصة الأشياء المنقولة، انظر: سارة محمد داغر، مدى إمكانية تمتع الروبوت بالشخصية القانونية، مجلة الدراسات المستدامة، مجلد 5 ملحق، 2023، ص 427.

يجب إنقاذ خمسة أشخاص؟ في حالة السيارات ذاتية القيادة، تخضع هذه الخيارات لبرامج ذكية. **وفي هذا السياق، يمثل هامش التقدير الممنوح للذكاء الاصطناعي خطرا على البشر[1].**

مثال آخر على مدى خطورة الذكاء الاصطناعي هو من برنامج أمريكي يسمى "compass" إلى تقييم مخاطر عودة المتهمين أو المدانين إلى الإجرام. ربما تسبب هذا البرنامج في مشاكل في موثوقية التنبؤات من خلال الإضرار بشكل كبير بالسكان السود. تم انتقاد استخدام هذا البرنامج ، والذي بموجبه قد يدمج المصممون تحيزاتهم دون وعي في طريقة عمل الخوارزميات[2].

كل هذه الأمثلة تظهر أنه، على عكس الحيوانات الحساسة، لا يرى الذكاء الاصطناعي البشر على أنهم "سيده" الذي يشعر بالمودة تجاهه. تنظر الخوارزميات إلى البشر على أنهم مجموعة من البيانات التي سيعالجونها بشكل مستقل. حتى الشعور البشري هو المعلومات التي يجب معالجتها. مهما كانت قدرة الذكاء الاصطناعي على التفاعل وفهم مشاعر الشخص، فإن التأثير المحدد مسبقا لاستقلاليته هو مجموعة المخاطر التي يمكن أن تحدث. ومن الواضح أن اتخاذ القرار من جانب الذكاء الاصطناعي يتطلب أطرا قانونية خاصة[3].

ثانيا: الإطار القانوني للذكاء الاصطناعي: والتشبيه الرمزي بالحيوانات الخطرة

تظهر جميع المخاطر المذكورة أعلاه أن التشابه بين الذكاء الاصطناعي والحيوانات مناسب، ولكن في سياق مختلف. نظرا لأن الأنواع الحيوانية يمكن أن تكون أيضا مصدر خطر على البشر، وفي هذا السياق يجب أن يأخذ القانون في الاعتبار الطبيعة المحددة

---

[1] وقد نتج عن اقتراح الاتحاد الأوربي من خلال لجنة القانون تقنين التعامل الأخلاقي لمهندسي الروبوتات، بحيث تم فرض أربعة مبادئ أساسية في علم هندسة الروبوتات وهي: الإحسان: بمعنى برمجتها على التصرف بطريقة تحقق مصالح أفضل للبشر. وعدم الإيذاء: أي عدم التعرض للبشر بأي أذى. والاستقلال: وبذلك ألا يجبر المجتمع على التعامل مع الروبوتات. والعدالة: توزيع المصالح الآتية من الروبوتات بشكل عادي . انظر: هاجر الجزولي، الإشكالات القانونية للذكاء الاصطناعي، ، مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، العدد 23، 2022، ص 220، 221.

[2] Simon SIMONYAN, op ; cite ; p. 84.

[3] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp.84.

للذكاء الاصطناعي. في حين أن الخطر على البشر في حالة الحيوانات الخطرة ذات طابع مادي، فإن المخاطر الناشئة عن الذكاء الاصطناعي أكثر عددا وأكثر تعقيدا. في دراسته السنوية لعام 2014 حول "التكنولوجيا الرقمية والحقوق الأساسية" ، اقترح مجلس الدولة الفرنسي ثلاث طرق لتنظيم استخدام الخوارزميات: كانت مسألة "ضمان فعالية التدخل البشري في صنع القرار عن طريق الخوارزميات. لوضع ضمانات إجرائية وشفافية عند استخدام الخوارزميات لاتخاذ القرارات المتعلقة بشخص ما ؛ لتطوير التحكم في النتائج التي تنتجها الخوارزميات[1].

بناء على مقترحات مجلس الدولة ، تم تكريس نظام قانوني ينطبق على الخوارزميات في القانون رقم 2016-1321 المؤرخ 7 أكتوبر 2016. وتنص المادة 47 من القانون رقم 78-17 المؤرخ 6 يناير 1978 المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والملفات والحريات المدنية ، " لا يجوز اتخاذ أي قرار ينتج عنه آثار قانونية فيما يتعلق بشخص ما أو يؤثر عليه بشكل كبير فقط على أساس المعالجة الآلية للبيانات الشخصية فقط"، بخلاف الاستثناءات المنصوص عليها في القانون. وبموجب هذا المعيار، يحظر عموما اتخاذ القرارات الفردية القائمة كليا على الذكاء الاصطناعي، ولكن حيثما تنطبق استثناءات، يجب اتخاذ تدابير لحماية حقوق الإنسان وحرياته. ومن ثم فإن الحظر المنصوص عليه في هذه المادة يعني أن "الأفراد محميون تلقائيا من الآثار المحتملة لهذا النوع من المعاملة. على عكس القيود المتعلقة بالاستخدام وإساءة استخدام حق ملكية الحيوان، والتي تكون مشروطة بضرورة حمايتها، فإن القيود المتعلقة بالذكاء الاصطناعي لا تتعلق الا بالاستخدام: يجب أن تخضع القرارات التي تقترحها خوارزميات التعلم الذاتي لسيطرة الأشخاص الذين يستخدمونها. إذا كان المشرع الفرنسي، في حالة الحيوانات، "قد أدخل فئة جديدة من الأشياء بالإضافة

[1] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp.85.

إلى الأشياء التقليدية المنقولة وغير المنقولة، وهي الأشياء الحية والحساسة"، الذكاء الاصطناعي شيء لا يمكن من خلاله اتخاذ مجموعة من القرارات المهمة. إن إنشاء وضع جديد الذكاء الاصطناعي لن يكون عديم الفائدة فحسب ، بل سيكون أيضا خطيرا للغاية[1].

ومن ناحية أخرى تنص المادة L. 211-11 من قانون الصيد الريفي والبحري الفرنسي على الالتزام بتقييم المخاطر الناشئة عن الحيوان ومنع مخاطره. وبطريقة مماثلة، عندما ينطوي استخدام الذكاء الاصطناعي على مخاطر عالية لانتهاك حقوق وحريات الأشخاص الطبيعيين، " يجب على وحدة التحكم، قبل المعالجة، إجراء تحليل لتأثير عمليات المعالجة المقترحة على حماية البيانات الشخصية[2].

[1] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp.86.

[2] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp.87.

المبحث الثاني

استحالة إنشاء فئة قانونية جديدة للذكاء الاصطناعي على أساس الطرف الاصطناعي الذكي

يشار إلى الروبوتات التي تدعم الذكاء الاصطناعي باسم الممتلكات (الأموال). ومع ذلك ، قد يتغير الوضع القانوني للروبوت، عندما يؤدي دور الطرف الاصطناعي. على الرغم من أن الطرف الاصطناعي ينظر إليه تقليديا على أنه مال منقول، إلا أن وظيفته الأساسية هي السماح للبشر بالتفاعل مع العالم الخارجي. هذه الخاصية لا تسمح باعتباره شيئا ماديا عاديا. في هذه الحالة، عندما يتم وضع الطرف الاصطناعي المجهز بالذكاء الاصطناعي في خدمة البشر ، فإنه يتبع النظام القانوني للشخص الطبيعي وفقا لمبدأ "الفرع يتبع الأصل" (المطلب الأول). ومع ذلك، مهما كانت استقلالية الطرف الاصطناعي الذكي، فإنها لا يتطلب إنشاء فئة قانونية ثالثة. خصوصية أخرى لتطبيق مبدأ "الفرع يتبع الأصل" على الطرف الاصطناعي الذكي هو أنه بفضل تهجين الروبوت الذكي مع الجسم بالنسبة للشخص الطبيعي، فإنه يستحق حماية خاصة منصوص عليها في قوانين أخلاقيات البيولوجيا (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الروبوت الذكي مقابل مبدأ الفرع يتبع الأصل

يتكون الشخص الطبيعي من الجسد والعقل. فالجسم، كجزء مادي، يمكن أن يعاني من أضرار جسيمة. ومع ذلك ، يمكن معالجته. ومن ثم يتبع الطرف الاصطناعي الروبوتي النظام القانوني للشخص الطبيعي على أساس مبدأ (الفرع يتبع الأصل) (أولا). وبالتالي يجب أن نتذكر أن الروبوت الذكي، على عكس الأطراف الصناعية التقليدية، يشارك في عملية صنع القرار لضمان الأداء السليم للجسم. ومع ذلك، في العصر الحالي للتطور التكنولوجي، لم يتم تطوير الذكاء الاصطناعي بما فيه الكفاية لظهور فئة قانونية ثالثة موجودة داخل جسم الشخص الطبيعي (ثانيا).

أولا: تطبيق مبدأ " الفرع يتبع الأصل" على الروبوتات:

مفهوم الشخص لا يتوافق إلا مع المفهوم غير المادي وغير المجسد لصاحب الحقوق، حيث أن جسم الإنسان هو مجرد أداة توضع في خدمة الفاعل (صاحب الحق). وفي هذا السياق، يمكن اعتبار أنه يمكن الاستعاضة عن واحد بآخر. ومن ثم يمكن لعضو اصطناعي على شكل روبوت أن يحل محل العضو البشري الفاشل. وهنا، لا يتعلق الأمر بأنسنة الروبوت، بل ب "ربوتة الإنسان[1].

وفقا لمبدأ الفرع يتبع الأصل، يعتبر أن النظام القانوني للطرف الاصطناعي يجب أن يتبع نظام الشخص الطبيعي. استمرارا لهذا المنطق ، هذه القاعدة تنطبق على الأطراف الاصطناعية القابلة للإزالة أو الفصل المخصصة للإنسان. على سبيل المثال، يمكن دمج الأطراف الصناعية في جسم الإنسان وتصبح "أشخاصا بطبيعتها"،" بسبب علاقة الدمج. وقد لاحظت محكمة النقض الفرنسية أن " المادة 592-2 من قانون الإجراءات المدنية، التي تجيز الاستيلاء على الأشياء اللازمة للمعاقين لدفع المبالغ المستحقة لمصنعها أو بائعها، لا تتعلق بالأشياء التي تشكل جزءا لا يتجزأ

[1] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp.88.

من الشخص البشري، مثل بدلة الأسنان المصممة للمريض. واليوم، تنص المادة 14 من القانون رقم 91-650 المؤرخ 9 تموز/يوليه 1991 المتعلق بإصلاح إجراءات الإنفاذ المدني على أنه لا يجوز الحجز على الأشياء الأساسية للمعاقين أو المعدة لرعاية المرضى. إذا طبقنا هذا القرار على الروبوتات، فبمجرد أن يؤدي الروبوت الذكي وظيفة اصطناعية، فهو "جزء لا يتجزأ من الشخص" ولا يمكن الاستيلاء عليه لسداد ديون الشخص. جسم الإنسان هو أيضا"شخص بطبيعته[1].

في حالة أخرى، تم تطبيق هذا المنطق أيضا على الحيوانات. وهكذا، فإن الكلب الذي يساعد الضرير، والذي اعتبره القضاة الفرنسيون طرفا اصطناعيا حيا، يمكن تكييفه كشخص حسب الوجهة طالما تم استخدامه بنفس طريقة استخدام أداة اصطناعية أخرى. يكيف هذا الحيوان بأنه "طرف اصطناعي بصري" لأنه يعتبر بصر مالكه. هنا، العنصر الضروري هو إرادة الفرد، الذي يقرر وجهة الشيء. إذا اعتبر أن الروبوت يحل محل الكلب الذي يقوم بمساعدة شخص أعمى ، فلا يستبعد أنه يمكن تكييفه كشخص حسب الوجهة، طالما أنه يخدم هذا الغرض. في هذه الحالة ، لا يتعلق الأمر فقط بمساعدة الرجل الأعمى: يصبح الروبوت المجهز بالذكاء الاصطناعي عنصرا لا غنى عنه لشخص مالكه.

وأخيرا، سواء تم دمج الروبوت في جسم الإنسان أم لا عندما يؤدي وظيفة الطرف الاصطناعي، يمكنه الحصول على حماية خاصة، من خلال كونه تم تكييفه قانونيا كجزء من شخصية الإنسان، وذلك بفضل البناء القانوني حول مفاهيم"شخص حسب الوجهة" أو "شخص بطبيعته". الروبوت، كطرف اصطناعي ، يصبح ملحق بالشخص. بفضل أداء وظيفة لا غنى عنها للإنسان، والتي تتكون من استبدال عضو في جسم الإنسان، يستفيد من هذا الوضع الخاص[2].

---

[1] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp.89.

[2]Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp. 90.

ثانيا: توافق مبدأ الفرع يتبع الأصل مع الروبوتات:

إن تحويل البشر إلى روبوتات لأغراض علاجية يعني أن " الروبوت يشارك في اختفاء التغيير الجسدي أو العقلي وأنه يندمج أو يتحد مع الجسم على أساس دائم أو معتاد. يتم الإصلاح البدني أو العقلي للانسان من خلال مجموعة من التقنيات المختلفة. وهي عبارة عن أجهزة طبية نشطة قابلة للزرع ، تعمل من خلال مصدر طاقة بخلاف تلك التي يولدها جسم الإنسان مباشرة.

النوع الأكثر شيوعا من هذه الأجهزة هو الطرف الاصطناعي. إنه جهاز "الغرض منه هو التعويض عن اختفاء أو تغيير طرف مقطوع أو عضو معيب في جسم الإنسان، والغرض من الطرف الاصطناعي هو استبدال عضو فاشل، مثل اليد أو الذراع أو الساق أو القدم. مثال آخر على تطبيق الروبوتات للأغراض العلاجية هو الهيكل الخارجي. يفترض الهيكل الخارجي مسبقا نوعا من الإطار المنتشر على أطراف الشخص وظهره، مما يزيد عشرة أضعاف القدرات العضلية لأولئك الذين لا يستطيعون استخدام أجسادهم بطريقة طبيعية. تسمح هذه الأجهزة للشخص بما يلي: المشي لفترة أطول ، أو حتى التحرك إذا كانوا في حالة شلل. يجب تمييز الأطراف الاصطناعية عن التدخلات الروبوتية الأخرى في الرعاية الطبية. هذه هي روبوتات الرعاية التي تذكر المرضى بتناول أدويتهم أو روبوتات إعادة التأهيل. هذه الأنواع من الأجهزة تساعد على إصلاحها، ولكنها ليست بأي حال من الأحوال متكاملة أو مدمجة مع البشر[1].

إن تحويل البشر إلى روبوتات بهدف دمج الأجهزة الطبية القابلة للزرع يعني " تغييرا في الوضع القانوني للروبوت ، والذي ينتقل من فئة الأشياء إلى فئة الأشخاص. بالإضافة إلى ذلك ، فإن تحويل الإنسان إلى روبوت يستلزم تغييرا في أداء جسمه. يتميز هذا التهجين من قبل CCNE كواجهة الدماغ والآلة. ويعتبر هذا الأخير " جهازا ينشئ اتصالا مباشرا بين دماغ الفرد وجهازا إلكترونيا. يمكن شرح الفرضية التي تمت مناقشتها بشكل أفضل بمثال الأيدي الاصطناعية الروبوتية. وقد تم تجهيز هذه الأخيرة مع أجهزة

[1] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp.90, 91.

استشعار مصممة لجمع المعلومات عن الأشياء الخارجية. بمجرد جمع المعلومات ، تتم معالجتها إلكترونيا. بعد ذلك، ترسل الإلكترونات الإشارات إلى الجهاز العصبي. تتطلب هذه الأطراف الاصطناعية فترة معينة من التعلم حتى تعمل بشكل طبيعي. بفضل تقنيات " التعلم العميق " ، يمكن أن تتحسن هذه الأشياء أثناء تشغيلها. النتائج تكون مثيرة للإعجاب، حيث تمكن بعض المرضى من تمييز كائن عن آخر عن طريق لمسهم. ومن ثم ابتكرت شركة أمريكية ناشئة " BrainRobotics " ، طرفا اصطناعيا يحل محل اليد ومجهز بالذكاء الاصطناعي. تجمع المستشعرات معلومات حول كائنات مختلفة وتنقلها إلى الخوارزميات. ثانيا ، يحددون خصائص معينة لإشارات العضلات، ونسبها إلى أشياء أو إيماءات من أنواع مختلفة ونقلها إلى المخ.

ومع ذلك ، على عكس الأطراف الاصطناعية "الكلاسيكية" ، فإن رفع الأطراف الاصطناعية الروبوتية إلى رتبة الأشخاص على أساس مبدأ الفرع يتبع الأصل، يخلق تحديات جديدة. بالإضافة إلى استبدال العضو البشري المصاب، يشارك الذكاء الاصطناعي المدمج في الطرف الاصطناعي الروبوتي في عملية صنع القرار لعمل جسم الإنسان. وبالتالي الأمر يرتبط بتفويض مهام معينة للروبوتات، والتي كان من الممكن أن يؤديها البشر إذا لم يتضرر العضو. على سبيل المثال، عندما تلتقط يد متحركة قلما، فإن الذكاء الاصطناعي هو الذي ينقل المعلومات إلى المخ ويخبره أن اليد قد أخذت القلم. بمعنى آخر، الأمر متروك للذكاء الاصطناعي لتكييف الشيء المأخوذ كقلم. يؤدي هذا التهجين إلى ظهور كيان جديد يسمى سايبورغ cyborg. كلمة سايبورغ هي "إنسان قادر على الدخول في علاقة مع الأجهزة الميكانيكية لمركبته الفضائية من أجل تبادل المعلومات والطاقة. إنه شكل هجين يتكون من عناصر عضوية وعناصر الآلة. ومع ذلك ، فإن الفكرة ليست قانونية: على الرغم من أن الروبوت لديه القدرة على اتخاذ قرار بشأن عمل عضو معين، إلا أن الشخص الطبيعي هو الذي يتخذ القرار النهائي دائما.

بسبب تدخل الذكاء الاصطناعي ، لدينا موقف يتم فيه تحريك نفس الشخص بواسطة "مخين" في نفس الوقت: أحدهما طبيعي ، والآخر مصطنع ومدمج في عضو مثل اليد ، في حين أنهما

عنصران من نفس الجسم. في مثل هذه الحالة ، هل يمكن أن تؤدي الخوارزميات الذكية المدمجة في الجسم إلى ظهور كيان جديد ، من سيكون له سلطة القيادة على الشخص الطبيعي؟

تجدر الإشارة هنا إلى أنه في الوقت الحاضر لا يوجد ما يسمى بالذكاء الاصطناعي "القوي" ، مما يعني أن الذكاء الاصطناعي يؤدي مهمة واحدة معينة فقط في إطار عمل الكائن البشري. إن تخيل الذكاء الاصطناعي على أنه "شخص بطبيعته" أو "شخص بالتخصيص" مستقل عن "مالكه" بجسم بشري هو مجرد مسألة خيال علمي". ومع ذلك، لا يستبعد أن تصرفات هذه الأطراف الاصطناعية يمكن أن يصبح في بعض الأحيان غير متوقع للشخص، وقد تنشأ أسئلة من حيث المسؤولية القانونية. من حيث المبدأ ، يحتفظ الشخص بالسيطرة على الطرف الاصطناعي: بمجرد أن يكون الأخير هو سبب الضرر الذي يلحق بالغير، سيكون من الممكن التصرف على أساس المسؤولية القائمة على الخطأ، لأن الروبوت جزء من شخصية الإنسان ويستبعد الآن من فئة الأشياء. ومع ذلك ، نظرا لأن الطرف الاصطناعي الروبوتي يمكن أن يسبب ضررا بسبب الأخطاء التي تحدث أثناء تعلمه بسبب استقلاليته، يمكن رفع الدعوى على أساس المسؤولية عن المنتجات المعيبة[1].

[1] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp.93.

المطلب الثاني

مدى حماية الطرف الاصطناعي الروبوتي بالقواعد المتعلقة بالأشخاص

مع تطبيق مبدأ الفرع يتبع الأصل على الطرف الاصطناعي الروبوتي الذكي ، بدأت مسألة حمايته في الظهور. في معظم الحالات ، يتم دمج الروبوت في جسم الإنسان. الجسد ليس مرادفا للشخص الطبيعي: إنه يمثل الدعم المادي أو " تجسد الشخص " أو " جانبه الجسدي ". ويعتبر " الجزء المكون للشخص ". في حالة روبوت جسم الإنسان، هذه هي " الأجسام التي يتم فيها استبدال جزء بيولوجي مفقود بجزء اصطناعي، بحيث يتم استعادة وظائف الجسم المفقودة ككل. من الضروري تحديد مدى الحماية الممنوحة للجسم الهجين بموجب قوانين أخلاقيات البيولوجيا[1].

تنص المادة 16-1 من القانون المدني الفرنسي على أن " لكل شخص الحق في احترام جسده "." جسم الإنسان مصون " ، " لا يمكن أن تكون عناصره ومنتجاته موضوع حق إرثي ". فلا يمكن أن يكون زرع أو التبرع بأعضاء أو منتجات جسم الإنسان موضوع عقد للنظر فيه. والسؤال المطروح: هل يشمل احترام جسم الإنسان المنصوص عليه في المادة 16-1 من القانون المدني الفرنسي أيضا الأطراف الاصطناعية؟ الجواب دقيق للغاية ، لأنه في وقت مبكر من القرن 20 ، كان من المتصور أن " الفرد الذي تم استبدال عظامه بقضبان فولاذية ، تتسبب عروقه في تدفق الدم الاصطناعي من مضخة تستخدم كقلب ، والتي يتم استبدال أعصابها بأسلاك كهربائية متصلة بجهاز كمبيوتر دماغي ، ومما لا شك فيه أنه يظل موضوعا للحقوق في حد ذاته. وفقا للبعض ، لا يستبعد أن يكون جسم الإنسان في المستقبل هدفا لمثل هذا التحول. إذن ، هل ستكون قوانين أخلاقيات البيولوجيا قابلة للتطبيق على العناصر الاصطناعية لجسم الإنسان؟ هل يستفيد الروبوت الذكي المستقل ، الذي يحل محل العضو البشري ، من هذه الحماية؟

---

[1] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp.93.

سيؤدي ذلك إلى استنتاج مفاده أن قوانين أخلاقيات البيولوجيا تم تبنيها فقط لحماية جسم الإنسان ، مع استبعاد الأطراف الاصطناعية. في الواقع، يفترض التحريم مسبقا " أنه لا يجوز الاعتداء على سلامة جسم الإنسان. ومع ذلك ، فإن أي عنف جسدي ضد طرف اصطناعي آلي مدمج من شأنه أن يقوض سلامة جسم الإنسان ، لأن هذا الأخير لن يكون قادرا على العمل بشكل طبيعي. إذا لم يكن من الممكن فصل ما تم وضعه دون مساعدة طبية خاصة ، منذ لحظة تركيبها ، ينظر إليها على أنها جزء من الجسم ، لأن إزالتها ستنتهك سلامة ووظائف جسم الإنسان. نظرا لأن دمج الطرف الاصطناعي الروبوتي يتطلب تدخلا طبيا خاصا، فسيتم تطبيق هذا المنطق عليه. علاوة على ذلك ، يمكن حماية الجسم من الشخص نفسه، على أساس مبدأ الكرامة الإنسانية، جنبا إلى جنب مع مبدأ حظر التصرف فيه[1].

الاستثناء من هذه الحماية هو المادة 16-3 من القانون المدني الفرنسي ، التي تنص على أنه " لا يجوز انتهاك سلامة جسم الإنسان إلا في حالات الضرورة الطبية للشخص أو بشكل استثنائي في المصلحة العلاجية للآخرين. ويجب الحصول على موافقة الشخص المعني مسبقا إلا في الحالة التي تقتضي فيها حالته الخضوع لتدخل علاجي لا يسمح له بالموافقة عليه".

يجب أن نأخذ فارق بسيط مهم في الاعتبار. هذه الحماية بموجب قوانين أخلاقيات البيولوجيا لا تمنع البشر الآليين(الذين تحولوا إلى روبوت)، الذين عانوا من أضرار، من اتخاذ إجراءات قانونية ضد المسؤولين: أكدت محكمة النقض من جديد المسؤولية الصارمة لمصنع المنتج الصحي بمجرد أن يظهر عيب الأخير والحاجة إلى إثبات خطأ الممارس الذي استخدم هذا المنتج على المريض[2].

ومع ذلك ، سيكون من الصعب القول إن الروبوت الذي يعمل كـ "طرف اصطناعي بصري" ، ولا يتم دمجه في جسم الشخص ، يمكن أن يستحق نفس الحماية القانونية التي توفرها للجسم. في هذا الصدد ، يمكن تقدير أن وضعه سيختلف وفقا للمعايير التي سيتم

---

[1] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp.94.

[2] Cass, civ., 1, 26 févr., n° 18-26.256.

تطبيقها. بينما ، في حالة وقوع حادث مروري، يمكن اعتبار الضرر الذي يلحق بطرف اصطناعي آلي هجوما على الشخص، في حالات أخرى، سيتم تعويض الأضرار التي لحقت بالطرف الصناعي الروبوتي على أساس الأضرار التي لحقت الممتلكات، حيث لم يتم دمج الجهاز في جسم الإنسان. ومع ذلك ، فإن هذا القرار لا يعني أن الهجوم على طرف اصطناعي للحيوان يعتبر تعديا على جسم الإنسان: في الواقع، لا يقتصر الشخص على غلافه الجسدي، ويشمل الشخص أيضا الإمدادات والأجهزة الصادرة بوصفة طبية. توضح كل هذه الأمثلة أن الذكاء الاصطناعي ليس له تأثير خاص على حماية الطرف الاصطناعي الروبوتي مقارنة بالأطراف الصناعية الأخرى[1].

يتبع جسم الإنسان النظام القانوني للشخص الطبيعي بقدر ما هو في خدمته. ومع ذلك ، فإن احترام جسم الإنسان لا يتوقف بموت الشخص. فيحظر أي ضرر جسدي ليس فقط خلال حياة المرء، ولكن أيضا بعد الوفاة. بموجب المادة 16-1-1 من القانون المدني الفرنسي ، "الاحترام الواجب لجسم الإنسان لا يتوقف بالموت". وبالتالي، «يجب معاملة رفات المتوفين، بما في ذلك رماد أولئك الذين أحرقت جثثهم، باحترام وكرامة ولياقة». ولضمان هذا الاحترام، تحظر المادة 225-17 من القانون الجنائي الفرنسي الاعتداء على سلامة الجثة، بما في ذلك تدنيس الجثث أو مواقع الدفن، وتدمير المباني أو الأشياء الموجودة على القبور أو إتلافها أو تدنيسها. هذه الحماية هي دليل على الأيديولوجية القائلة بأن "جسم الإنسان مقدس ، وكذلك المعابد. ومع ذلك ، فإن الطرف الاصطناعي المميز عن جسد المتوفى يبقى مجرد شيء عادي، لا يستحق أي حماية خاصة[2].

اما النظرية المقترحة لحل إشكالية الشخصية القانونية للروبوتات تسمى (نظرية الحزمة للشخصية القانونية):

اقترح البرلمان الأوروبي في بيانه الصادر بتاريخ ١٦ شباط ٢٠١٧؛ خلق شخصية قانونية

---

[1] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp.95, 96.

[2] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp.96.

خاصة بالروبوتات المستقلين الأكثر تطوراً، استخدم فيه عبارة شخصية إلكترونية واستند هذا الاقتراح على أساس المنفعة المرتقبة، خاصة في مجال المسؤولية المدنية، بحيث يتحمل الروبوتات المستقلين الأكثر تطوراً بنفسهم التعويض عن الأضرار التي يتسببون بها.

ما يفترض أن نظاماً قانونياً يلقي المسؤولية على الشخصية الاصطناعية مباشرة سوف يكون أكثر فعالية في معالجة الحالات المستجدة، بالإضافة إلى افتراض ضعف القانون الحالي بمواجهة تلك الأضرار المستجدة.

إلا أن هذان الافتراضان يظلان دون أي أساس، لأن الأنظمة الحالية للمسؤولية قادرة على التكيف ويمكن أيضاً الاستعانة بأحكام القوانين الخاصة كقانون حماية المستهلك لتأسيس التعويض عن الأضرار الناتجة عن المنتجات الذكية.

قد يبدو منح الشخصية القانونية بمعنى اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات للجماد أو برنامج كمبيوتر يعمل بشكل مستقل عن مصممه أمرا غريبا بل قد يكون ضرباً من الخيال العلمي فلا يمكن منح الشخصية الطبيعية للروبوت لأنه ليس انسان، كذلك الحال بالنسبة للشخصية الاعتبارية فلا يستطيع الحصول عليها لأنه ليس شركة تجارية.

وانطلاقاً من ذلك ذهب جانب من الفقه إلى وضع نظرية الحزمة للشخصية القانونية، ومضمون هذه النظرية إنشاء شخصية ثالثة تكون وسط بين الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري، ويكون لهذه الشخصية حزمة من الخصائص التي تنفق مع كونها آلة مزودة بتقنية الذكاء الاصطناعي أو برنامج كمبيوتر، فيكون لها بعض حقوق الشخص الطبيعي والاعتباري وكذلك بعض التزامات كل منهما، وتختلف هذه الحقوق والواجبات حسب طبيعة ومكان عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي، كالروبوتات والسيارات ذاتية القيادة وبرامج الكمبيوتر، وغير ذلك وبعبارة أخرى يتم منح قدر معين من الحقوق والالتزامات القانونية بما يتناسب مع شخصية الذكاء الاصطناعي وطبيعة عمله بيئة تشغيله وتهدف

هذه النظرية إلى منح الروبوتات ما يسمي بالشخصية الإلكترونية[1].

[1] سارة محمد داغر، مرجع سابق، ص 432 وما بعدها.

خاتمة

مما لا شك فيه أن التوسع في المفاهيم القانونية التقليدية ليس بالأمر الجديد ففكرة الشخصية المعنوية التي أصبحت اليوم نظرية معترف بها قانونا قد أثارت جدلا فقهيا لم تثره أي نظرية أخرى في القانون، فالفقهاء اختلفوا في أساس منح الشخصية القانونية لكائن ليس له وجود مادي كالإنسان وذهب آخرون إلى نفي هذه الشخصية.

فلقد ثار خلاف فقهي حول تكييف طبيعة الشخصية المعنوية فقد ظهرت عدة نظريات وآراء ومذاهب أهمها: نظرية الافتراض القانوني من روادها الفقيه "سافيني" حيث اعتبر فقهاء هذه النظرية أن الانسان الشخص الطبيعي هو الشخص القانوني الوحيد القادر على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، أما الشخص المعنوي فهو مجرد مجاز وافتراض من باب تمكين مجموعة من الاشخاص أو مجموعة من الأموال من أداء مهامهم الجماعية وتحقيق الأغراض الموجودة من أجلها .

أما نظرية الشخصية الحقيقية فتتبلور فكرتهم في أن الأشخاص الاعتبارية ليست أوهام وليست مجرد افتراضات لا وجود لها إلا عندما ينص عليها القانون لكنها حقائق واقعية تفرض نفسها على المشرع لأنها توجد من تلقاء نفسها بمجرد تكوينها دون اعتراف المشرع أو القانون بوجودها[1].

والجدير بالذكر أن كل الانتقادات التي وجهت لنظرية الشخص المعنوي لم تهدم أهميته العملية باعتبارها بناء قانونيا ضروريا للاستمرارية التي تقتضيها المصالح الجماعية، لذلك أخذت بها جل التشريعات تقريبا.

وتجدر الإشارة إلى أن الشخصية القانونية التي تمنح للروبوت الذكي تختلف عن تلك التي يكتسبها الأشخاص المعنويين، فهذه الأخيرة تسير من طرف أشخاص طبيعيين، فمن المعروف أن الشركات التجارية مثلا لها شخصية قانونية مستقلة عن شخصية مؤسسيها

---

[1] سهام دربال، مرجع سابق، ص 459.

ولكن هذه الشركة في كل الحالات يتولى إدارتها أشخاص طبيعيين أي هناك دائما تدخل من الانسان في هذا الشخص الاعتباري، كذلك الحال بالنسبة لباقي الأشخاص المعنوية الأخرى التي حددها القانون على خلاف ما هو الحال في الروبوت الذكي الذي إن اكتسب الشخصية القانونية فيتحمل المسؤولية كاملة لعدم تدخل الإنسان في تصرفاته لأنه يتمتع بالاستقلالية .

ويقصد باستقلالية الروبوت الذكي حسب القانون المدني الأوروبي للروبوتات قدرته على اتخاذ القرارات وتنفيذها دون تدخل الانسان، أي بشكل مستقل دون أي تأثير خارجي.

استنادا إلى ما سبق نقول إنه ليس من المستبعد على القواعد القانونية إدراج المزيد من الحيل القانونية لتتماشى مع تطورات الوضع الراهن، فمع التطور العلمي في مجال التكنولوجيات الرقمية ظهر ما يسمى "الشخص الافتراضي" أو "الشخصية الافتراضية" والتي تشمل الروبوتات الذكية. ولا بد من التأكيد على أن الشخصية الافتراضية ليس لها تشريع ولا وضع قانوني واضح وخاص بها.

فهي ليست شخصية طبيعية ولا معنوية بل هي شخصية رقمية. والشخص الافتراضي هو عبارة عن هوية تخرق حدود الهوية الطبيعية مع الاحتفاظ بخاصية التفاعل معها لحصول المنفعة الطبيعية. يمكن تعريفه كذلك من زاوية أنه شخص رقمي فهو عبارة عن مجموعة معلومات رقمية متداولة في الشبكة .

إن الحديث عن منح الشخص الافتراضي شخصية قانونية ما زالت فكرة لم تلق تأييد كلي ولا معارضة كلية، فقد اختلفت آراء الفقهاء ورجال القانون بخصوص هذا الرأي، منهم من عارض هذا الطرح على أساس أن الروبوتات الذكية ما زالت الى يومنا هذا لم تصل إلى درجة عالية من الذكاء الذي تحاكي به الذكاء الإنساني، وبالتالي ليس من المنطقي اكتسابها للشخصية القانونية.

أضف إلى ذلك أن الهدف من منح الشخصية القانونية للشخص الافتراضي هو إلقاء المسؤولية عليه في حالة إحداث ضرر وليس حمايته، وبالتالي يجب رفض فكرة منحه

الشخصية القانونية الذكية بحجة أن المصنعون يحاولون اعفاء أنفسهم من المسؤولية عن أعمال أجهزتهم. بالتالي إذا منحت الشخصية القانونية لهذه الروبوتات الذكية من الممكن أن تسقط مسؤولية الجهة المصنعة، بالإضافة الى أنها تشكل خطرا عاما على النظام العام. وعلى النقيض من ذلك فقد أيد جانب آخر من الفقهاء فكرة منح الشخص الافتراضي الشخصية القانونية، لأن الروبوت الذكي ليس إنسان وليس حيوان وإنما هو نوع جديد يعني فئة قانونية جديدة، فمفهوم الشخص لا يراد به الشخص الطبيعي فقط، فلابد إذا التمييز بين الشخص والانسان وذلك على اعتبار أن الشخص حقيقة انسانية قبل أن يكون مفهوم قانوني.

وفي ذات السياق هناك بعض الفقهاء الذي دعا إلى ضرورة التفكير في التوسيع في فكرة الشخصية القانونية فلا يجب حصرها في أشخاص طبيعية وأشخاص معنوية.

وهذا ما اتجه إليه القانون المدني الأوروبي للروبوتات والذي نص على أنه في الحالات التي يمكن فيها للروبوت أن يتخذ قرارات مستقلة، ستكون قواعد المسؤولية القانونية التقليدية غير كافيه لأنها لا تستطيع تحديد هوية المسؤول عن التعويض عن الضرر. ولذلك يجب التفكير بجدية في منح هذا الروبوت الذكى الشخصية القانونية الافتراضية.

وبخصوص المعاملات الالكترونية دعا بعض الفقهاء إلى ضرورة منح الوكيل الذكى شخصية قانونية افتراضية. وأيدوا فكرتهم بالعديد من الحجج كتحقيق مصلحة مستخدم البرنامج وحمايته من الأخطاء الفنية غير المتوقعة التي تقع من البرنامج وكذلك الأخطاء التي لم يساهم فيها، فلو اعتبرنا الوكيل الالكتروني الذكى مجرد أداء يستخدمها الشخص في التعاقد فيكون مسؤولا عن كافة الأخطاء التي تقع من البرنامج سواء كانت أخطاء في إدخال المعلومات له ويكون المستخدم متسببا فيها أو الأخطاء الفنية المتعلقة بالبرمجة وهي أخطاء لم يشارك فيها المستخدم .

هذا بالإضافة إلى أن إلقاء المسؤولية على المستخدم سيؤدي إلى إحجام الكثيرين عن التعامل بهذه البرامج مما يؤدي إلى عرقلة التجارة الالكترونية ويختلف الأمر إذا ما اعتبرنا الوكيل الالكتروني الذكى شخصا قانونيا يستطيع التعبير عن إرادته باعتباره وكيلا عن

المستخدم ففي هذه الحالة يستطيع مستخدم البرنامج التمسك بخطأ الوكيل[1].

ويبين التحليل أن النماذج الحالية للشخصية القانونية لا تتوافق مع الذكاء الاصطناعي. في الوقت الحاضر، فإن استقلالية الذكاء الاصطناعي الضعيفة ليست خاصية كافية ، قادرة على تحديد الاعتراف بشخصيتها الوجودية. إن استقلالية الروبوت ، التي تميزه عن أشياء القانون الأخرى ، تنبع فقط من إرادة الإنسان. على الرغم من استخدام الذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات ، إلا أن حقيقته المستقلة لا تعكس السمات الضرورية لظهور حقوق خاصة ذاتية لنفسه: في هذا الصدد ، فهو مجرد أداة ، وينبغي مناقشة القضايا الناشئة عن استقلاليته من زاوية أخرى.

وفيما يتعلق بإنشاء شخصية للذكاء الاصطناعي مماثلة لشخصية الأشخاص الاعتباريين، فإن هذا النهج ممكن من الناحية النظرية بفضل قدرة مفهوم الشخص على التكيف مع القضايا الناشئة. يوضح القياس بين الذكاء الاصطناعي والشخص الاعتباري ، بالإضافة إلى العديد من الأمثلة على تجسيد الأشياء ، أن إنشاء موضوع جديد للقانون يكون له أهمية نظرية. ومع ذلك ، هناك العديد من العيوب لتنفيذه. أولا، إنه يخاطر بتعقيد موضوع المسؤولية وتقليل الشعور بالمسؤولية لدى مصممي الذكاء الاصطناعي والمستخدمين. ثانيا، إن التجسيم المحيط للذكاء الاصطناعي يهدد بأن يؤدي إلى المطالبة بحقوق الإنسان لصالح الذكاء الاصطناعي. في النهاية ، هذا النهج ليس له أي اهمية عملية كبيرة. وبالتالي فإن "الشخص الآلي" هو مجرد " خيال علمي.

ويواجه حذف الذكاء الاصطناعي من فئة مواضيع القانون عقبات مختلفة. محاولات إنشاء وضع قانوني جديد خاص للذكاء الاصطناعي ليست خطوة متوافقة مع جوهر هذا الكيان. في البداية، فإن عملية الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي ليست حلا مناسبا يهدف إلى فهم عواقب تفاعلها مع العالم الخارجي. على الرغم من أن إضفاء الطابع الشخصي على الذكاء الاصطناعي مقبول نظريا ، إلا أن تنفيذه سيواجه مقاومة من القانون. **في المقام الأول،** قد تكون الآلة الاصطناعية خالية من الوعي والإرادة، ويجب دائما اعتبار أفعالها تصرفات مبرمجيها أو

[1] سهام دربال، مرجع سابق، ص 460، 461.

مستخدميها. **ثانيا،** إن المسألة الحاسمة قيد المناقشة، وهي إنشاء ذمة مالية مرتبطة ب "الذكاء الاصطناعي للشخص"، لا ينبغي حلها من خلال خلق شخصية قانونية، وهو نهج غير مناسب.

أما بالنسبة لإنشاء فئة قانونية جديدة بين الأشياء والأشخاص خاصة بالذكاء الاصطناعي ، فإن هذه الفكرة هي نهج غير مقبول أكثر. أولا ، إن التشابه بين الحيوان والذكاء الاصطناعي ، والذي يتم غالبا في القانون الفرنسي ، لا يسمح لنا بالاحتفاظ بحجة معقولة لصالح إزالة الذكاء الاصطناعي من موضوعات القانون ، لأن الذكاء الاصطناعي لا يستحق حماية قانونية مماثلة لحماية الحيوان: إن تجسيم الآلة الذكية هو نتيجة البرمجة التي تعمل على دمجها بسهولة في المجتمع. أما بالنسبة لمقارنة الذكاء الاصطناعي مع الأطراف الاصطناعية الذكية ، بغض النظر عن استقلالية الروبوت ، فهي قابلة للتكيف تماما مع القول المأثور "الملحق يتبع الشيء الرئيسي" ولا يزعج الواقع القانوني الحالي[1].

الطريقة الأولى من أجل بناء فئة قانونية ثالثة هي استخدام القياس بين الذكاء الاصطناعي والحيوانات. ومع ذلك ، فإن الخصائص المتأصلة للحيوانات، وخاصة الإحساس، ليست ظواهر اصطناعية. العلاقة العاطفية بين الذكاء الاصطناعي والشخص ليست أساسا ممكنا للاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت المستقل. وتبين المشاكل المتعلقة بعمل الذكاء الاصطناعي أن الاستقلال الذاتي، بوصفه السمة الرئيسية الذكاء الاصطناعي، من المرجح أن تحدث آثارا خطيرة في عدة مجالات من المجتمع. لهذا السبب ، فإن الاتجاهات نحو إنشاء فئة ثالثة الذكاء الاصطناعي على أساس المقارنة مع الحيوان ليست مفيدة من الناحية القانونية. وعلى العكس من ذلك، ينبغي أن تشجعنا طبيعة الذكاء الاصطناعي هذه على اعتبارها شيئا محددا يتطلب قواعد خاصة تهدف إلى الحد من آثارها الخطيرة.

في حين أن الفئة القانونية الثالثة ليست ضرورية للذكاء الاصطناعي، إلا أنها يمكن أن ترتقي إلى وضع الأشخاص من خلال مسار بديل ، حيث يتبع الطرف الاصطناعي الروبوتي حالة الشخص

[1] Simon SIMONYAN, op ; cite ; pp.98.

الطبيعي طالما أنه يحل محل جزء مصاب من جسم الإنسان. ومع ذلك ، فإن استقلالية الذكاء الاصطناعي ليس لها تأثير على تصنيفها على أنها "شخص بالتخصيص" أو"شخص بطبيعته" ، النظام الحالي متوافق مع الذكاء الاصطناعي. ولذلك فإن إنشاء فئة قانونية جديدة ليس ضروريا.

التوصيات:

وانطلاقا مما ذكر نقترح بعض التوصيات والتي أرى أنها صائبة بحكم أنها أقرب إلى الواقع والمنطق خصوصا بعد الصراع الطويل والذي لا يزال قائما حول تقريب المعلومات والتصورات والمفاهيم ومختلف وجهات النظر؛

1 - إما أن يتم منح الروبوتات الذكية - لكن لا أتحدث عن كل أجهزة وآلات الذكاء الاصطناعي لأنها تتفاوت في درجة الذكاء والحيادية والكفاءة - الشخصية القانونية المعروفة عن طريق الدمج بين متطلباتها الموزعة على الأشخاص الطبيعية والأشخاص الاعتبارية وبين متطلبات الروبوتات الذكية، وطبعا لا يتأتى ذلك إلا بتقديم تقارير تفصيلية عن كل انسان آلي نكون بصدد دراسة أهليته لاكتسابها والمقدمة بواسطة خبراء البرمجيات وعلماء الروبوتات ليتم إقرارها له من طرف المشرع.

2 - وإما بمنحه شخصية منقادة كما ذهب إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي على اعتبار أنه اعتراف بشخصيته وفي نفس الوقت عدم استقلاليته لحد الآن عن البرامج التي يزوده بها صانعه، والتي تخضع لإرادته هو وليس لإرادة الروبوت، وطبعا أن يرفق هذا بمجموعة تفصيلية من الأحكام التي ترفع اللبس نهائيا عند إقدام أي شخص أو مؤسسة أو شركة أو هيئة قضائية على دمجه في حياتها ومعاملاتها ومن أجل سد كل فراغ ونقص قانوني،

3 - وإما ابتكار نوع ثالث من الشخصية مستقل تماما عن أحكام الشخصية القانونية للأشخاص الطبيعيين والشخصية القانونية للأشخاص الاعتباريين، وتكون ذات تغطية شاملة لكل متطلبات الذكاء الاصطناعي من جهة والمتطلبات المجتمع والقانون والحماية والقرصنة من جهة أخرى مع اتسام هذا النوع بكامل المرونة لمسايرة التطور الساري

وغير المتوقف، لأنها إن لم تكن مرنة فسيتم تعديلها إن لم يتم إلغاءها عاجلا غير آجل وربما هو ما سيعيدنا لنقطة الصفر[1].

4 - إذا كان يبدو أنه من المتعذر دعوة المشرع إلى صياغة قوانين الظاهرة مازالت لم تستقر بعد، ملامحها على حال، فإنه يجب اتخاذ التدابير الاحترازية في صياغة أخلاقيات للذكاء الاصطناعي تؤطر الاجتهادات الفقهية الحالية، وتوجهها في اتجاه أحادي نحو خدمة الإنسانية، وتضبط قواعد توجه سلوك مصمم هذه التقنية ومستعملها[2].

5 – ليس من الملائم اللوم على المشرع عدم وضعه قواعد لابتكارات علمية مازالت لم تستقر على حال ولم تتضح ملامحها الأساسية.

6 – الدعوة الى تطويع القواعد القانونية المتاحة حاليا لدرء الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، وإعادة صياغة النصوص القانونية المتعلقة بالقواعد العامة لتواكب التطورات التكنولوجية خاصة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

7 – التعمق في دراسة ملامح هذه الابتكارات، لمحاولة منح الذكاء الاصطناعي بعض المميزات للاعتراف به في المجال القانوني كشيء مستحدث يجب أن يخضع لقواعد تنظم عمله والمسؤولية الناشئة عنه.

---

[1] سامية لقرب، مرجع سابق، ص 888.

[2] انظر: أحمد بلحاج جراد، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، مجلد 11، عدد 42، 2023، ص 271، 272.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

- محمد عرفان الخطيب، الذكاء الاصطناعي والقانون، دراسة نقدية مقارنة في التشريعين المدني الفرنسي والقطري، في ضوء القواعد الأوربية في القانون المدني للإنسآلة لعام 2017 والسياسة الصناعية الأوربية للذكاء الاصطناعي والاتصالات لعام 2019 مجلة الدراسات القانونية، مجلد 2020 الدوحة - قطر.

- سامية لقرب، استحسان إقرار الشخصية القانونية للروبوتات الذكية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 16، عدد 1، مارس 2023.

- سهام دربال، إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي، مجلة الاجتهاد القضائي، مجلد 14، عدد 1، 2022.

- دعاء حامد محمد عبد الرحمن، نحو حلول قانونية لإشكاليات استخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة في مجال حق المؤلف (الذكاء الاصطناعي – البلوك تشين)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 78، 2021.

- رضا محمود العبد، الشخصية القانونية الافتراضية نحو الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي، مجلة القانون والتكنولوجيا، كلية القانون، الجامعة البريطانية، مجلد 3، عدد 2، أكتوبر 2023.

- رمضان أبو السعود، النظرية العامة للحق، دار الجامعة الجديدة، 2017.

- وفاء يعقوب جناحي، المركز القانوني للروبوتات الذكية ومسؤولية مشغلها، دراسة تحليلية في القانون البحريني والمقارن، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد 3، 2024.

- محمد محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، 2021.

- محمد جبريل إبراهيم حسن، أخلاقيات تطبيق الذكاء الاصطناعي من الوجهة القانونية: دراسة تحليلية استشرافية، مجلة الفقه والقانون، العدد 141، 2024.
- محمد عرفان الخطيب، الذكاء الاصطناعي والقانون: نحو مشروع قانون مؤطر للذكاء الاصطناعي في إطار أحكام القواعد الأوروبية في القانون المدني للإنسآلة لعام 2017، المجلة القانونية والقضائية، س 14، عدد 2، 2020.
- محمد حسن عبد الرحيم حمزة، الاعتراف بالشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، مجلة القانون والتكنولوجيا، كلية القانون، الجامعة البريطانية، مجلد 3، عدد 2، 2023.
- عبد الله خالد عبد الله الكندري، الشخصية القانونية، خيال أم واقع (La Personnalité Juridique: Fiction ou Réalité?)، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، مجلد 44، عدد 4، 2020.
- محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسآلة "ROBOTS» : الشخصية والمسؤولية: دراسة تأصيلية مقارنة: قراءة في القواعد الأوروبية للقانون المدني للإنسآلة لعام 2017، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، المجلد 8، عدد خاص، 2022.
- مصطفى سماعيلي، المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة الشؤون القانونية والقضائية، العدد 15، 2023.
- أحمد على حسن عثمان، انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 76، 2021.
- أميرة عبد الحسين جاسم، الشخصية القانونية للروبوتات الذكية، مجلة الدراسات المستدامة، مجلد 5، عدد 4، 2023.
- أحمد بلحاج جراد، الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي: استباق مضلل، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، مجلد 11، عدد 42، 2023.

- سمية محمد سعيد محمود، التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي: الروبوت نموذجا، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، المجلد 66، العدد 1، 2024.
- حسين عبد الله عبد الرضا الكلابي، الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي بين القبول والرفض، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد 12، العدد 46، 2023.
- عبد الرزاق السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني (الجزء الأول)، تنقيح أحمد مدحت المراغي، دار الشروق القاهرة، ٢٠١٠.
- عبد الواحد موساوي، التكييف الفقهي لتصرفات الروبوتات المستقلة: أهلية الروبوت أنموذجا، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والإدارية، عدد 25، 2023.
- هاجر الجزولي، الإشكالات القانونية للذكاء الاصطناعي، ، مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، العدد 23، 2022.
- سارة محمد داغر، مدى إمكانية تمتع الروبوت بالشخصية القانونية، مجلة الدراسات المستدامة، مجلد 5 ملحق، 2023.
- محمد جبريل إبراهيم حسن، فكرة الشخصية القانونية للروبوت كأحد آليات انعقاد المسؤولية الجنائية: دراسة تحليلية استشرافية، مجلة الفقه والقانون، العدد 137، 2024.
- فريدة بن عثمان، الذكاء الاصطناعي: مقاربة قانونية، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قاصدي مرباح ورقلة، مجلد 12، العدد 2، 2020.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Zouatine Khaled, legal problems arising from artificial intelligence programs, المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد 9، عدد 1، 2024.
-Simon SIMONYAN, Le droit face à l’intelligence artificielle Analyse croisée en droits français et arménien, lyon lll, 2021.
- Bart Custers and Eduard Fosch-Villaronga, Law and Artificial

Intelligence, Regulating Al and Applying Al in Legal Practice, Information Technology and Law Series, Volume 35, 2022.

- Mhammed bouzit, L'intelligence Artificielle et la Troisième Personne Juridique Tentation d'un Droit Augmenté, مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية،العدد 46، 2023،

- Abdelkrim Ghali ; L'intelligence Artificielle: Une Personnalité Juridique pour les Robots, Mythe ou Réalité? مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية، العدد 9، 2020،.

- المواقع الالكترونية:

https://aawsat.com/home/article